مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٩٥** (الاستئناف ١)
الثلاثاء، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السير جون ساورس/السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد داني
	بنما	السيدة جاكوم
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا	السيدة كوابي
	الصين	السيد دو زياكونغ
	فرنسا	السيد دوروف
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيدة فيلالوبوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2008/291)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أُذكِّر جميع المتكلمين بالاقتصار في بياناتهم على مدة خمس دقائق حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة. وأدعو الوفود التي لديها بيانات قد تطول مدتها عن خمس دقائق إلى تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن للسيد يوكيو تاكاسو، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لليابان.

السيد تاكاسو (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن بالغ تقديري للمملكة المتحدة لقيادتها والمبادرة التي تأتي في وقت مناسب لإجراء هذه المناقشة المفتوحة. وإنني ممتن للدعوة الموجهة إلي للحضور هنا بصفتي رئيسا للجنة بناء السلام. كما أنني ممتن للغاية للعبارات الطيبة التي وجهها إلى لجنة بناء السلام العديد من المتكلمين صباح اليوم.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام للتصدي للتحديات المعقدة المتمثلة في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. ولقد بذلت أنا جهودا حازمة لتوجيه انتباه اللجنة إلى ثغرات بناء السلام في تحقيق الانتقال السلس من أنشطة حفظ السلام إلى التنمية. ولذلك أرحب بهذه الفرصة لمناقشة القضايا التي سُلط عليها الضوء في مذكرة الرئيس المفاهيمية.

أولا، تؤكد تجارب اللجنة الأهمية المركزية للملكية الوطنية، وليس للأنشطة ذات الأولوية التي تختارها الحكومة فحسب. يجب أيضا أن تكون هذه الملكية المحرك الرئيسي في تنفيذ الإصلاح السياسي والأمني والاقتصادي. وهذه القيادة والالتزام من جانب الحكومات الوطنية هما شرطان أساسيان لنجاح أي جهد لبناء السلام. ويجب للملكية الوطنية أن تستكملها شراكة مع أصحاب المصلحة المحليين والشركاء الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية الدور القيادي للأمم المتحدة في الميدان.

في كل من بوروندي وسيراليون، قام الممثل التنفيذي للأمين العام بتيسير وتشجيع الحوار بين جميع أصحاب المصلحة على أرض الواقع. ومن خلال تلك العملية تم وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام لتكون إطارا لتنسيق مختلف الأنشطة القائمة والناشئة. وقيادة ممثل الأمم المتحدة هي أيضا أمر أساسي لرصد التقدم المحرز وإصدار الإنذارات المبكرة بشأن أوجه القصور في التنفيذ.

يجب أن يكون ممثل الأمم المتحدة مجهزا بالولايات والموارد المناسبة لأداء دور القيادة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تُمارس هذه القيادة بصورة غير رسمية ومرنة من أجل حشد التعاون الكامل من جميع أصحاب المصلحة. ويمكن لجهود بناء السلام أن تكون أكثر فعالية عندما يتولى بلد قيادي المسؤولية المباشرة عن دعم بلد معين، وأن يعمل في ذلك جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، وأن يأتي بشركاء جدد وغير تقليديين.

ثانيا، تتطلب القيادة الوطنية قدرات وظيفية ومؤسسية وبشرية على صعيد الدولة والصعيد المحلي. وعادة ما تكون هذه القدرات محدودة في معظم البلدان الخارجة من الصراعات، وهو ما ذكره العديد من المتكلمين هذا الصباح. ومن الضروري للشركاء الدوليين أن يضمنوا نشر الخبرة المدنية في الوقت المناسب للمساعدة على إعادة بناء القدرات الوطنية. ويتطلب بناء السلام مشاركة نشطة من شركاء متعددي الأوجه وذوي تخصصات وخبرات متنوعة في مجالات مثل الإدارة وسيادة القانون وقطاع الأمن ونظام القضاء والإدارة المدنية – بما في ذلك الإدارة المالية – والخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنية التحتية وتنمية القطاع الخاص.

ونشر مثل هذه الخبرات ينبغي أن يقوم على أساس تحديد واضح لأولويات احتياجات بناء السلام في كل مرحلة، وربطها بالمجالات ذات الأولوية التي تحددها لجنة بناء السلام. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها حكومات عديدة، بما في ذلك حكومة المملكة المتحدة، لتدريب أخصائيين مدنيين من ذوي المهارات والقدرات المختلفة واللازمة لجهود بناء السلام والاحتفاظ بقائمة لأسمائهم. وينبغي أن نبحث في آلية مناسبة للأمم المتحدة تحشد من خلالها المتخصصين ذوي الخبرة بطريقة سريعة وذلك لدعم بناء القدرات بعد انتهاء الصراع.

ثالثا، التمويل السريع والمرن لتلبية الاحتياجات العاجلة هو مصدر قلق كبير. ولقد أنشئ صندوق بناء السلام لتوفير التمويل التحفيزي من أجل سد فجوات التمويل الفوري في المجالات الحاسمة، ولتفعيل الآثار المضاعفة المحتملة للاستقرار، ولجذب موارد إضافية للدعم المستمر على المدى الطويل. ورغم أن حجمه قد تجاوز الهدف الأصلي البالغ ٢٥٠ مليون دولار من مساهمات قدمتها ٤٥ جهة مانحة، يُستحسن أن نرى مستوى أعلى من الموارد في ضوء الطلبات المتزايدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع الدول الأعضاء أن تقدم تبرعات سخية للصندوق.

لقد نجح صندوق بناء السلام في مساعدة عدة بلدان خارجة من الصراع، ولكن لا يُتوقع له أن يلبي جميع احتياجات بناء السلام. ولتحقيق أقصى قدر من التأثير على أرض الواقع ينبغي أن نحسِّن التنسيق بين الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف في البلد. وسيكون من المهم أيضا أن نسعى إلى وسائل إضافية لتعبئة الموارد من أجل استكمال الدور التحفيزي لصندوق بناء السلام والذي هو بالتالي دور محدود. ونحن نرحب بأي اقتراح مبتكر، بما في ذلك مقترحات المملكة المتحدة وغيرها، من أجل زيادة الموارد المخصصة لبلدان ما بعد الصراع والتي ستكمل الآليات القائمة وتضمن اتساق وفعالية جميع موارد التمويل.

ومن الواضح أنه لا يزال هناك العديد من المسائل النظرية والعملية التي تحتاج إلى المعالجة من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات الهائلة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولجنة بناء السلام مستعدة للدخول في مزيد من البحث في بعض القضايا التي ناقشها اليوم مجلس الأمن. ويحدوني الأمل في أن تكون مناقشة اليوم مصدر إلهام لإجراءات محددة يمكننا أن نشرع فيها لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. وأخيرا، أود أن أشكر مجلس الأمن مرة أخرى على دعمه للجنة بناء السلام.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول مجرد بضع عبارات بصفتي الوطنية.

كما قال رئيس وزراء اليابان فوكودا في كانون الثاني/يناير من هذا العام، فإن اليابان مصممة على مواصلة الاضطلاع بدور نشط في المجتمع الدولي باعتبارها دولة راعية للسلام. ولتحقيق ذلك، اتخذنا مجموعة متنوعة من المبادرات لدعم أنشطة بناء السلام في جميع أنحاء العالم. فمن بين أمور أخرى، قدمت اليابان دعما كبيرا لتعزيز قدرات حفظ السلام وبناء السلام في الكثير من البلدان الأفريقية، ومن ضمنها دعم خمسة مراكز لعمليات حفظ السلام. وفي السنة الماضية أطلقنا برنامجا نموذجيا لتطوير قدرات الموارد البشرية في مجال بناء السلام، من شأنه أن يسهم في سد بعض الثغرات التي ذكرتها اليوم. ويعمل حاليا ٢٩ خريجا شاركوا في تلك الدورة التدريبية من اليابان والبلدان المجاورة في آسيا في بلدان تشمل السودان، وتيمور – ليشتي ونيبال. وسيوسّع نطاق المبادرة لتصير برنامجا مطورا على نحو كامل في العام المقبل.

وعلاوة على ذلك، سيشكل حفظ السلام وبناء السلام إحدى المسائل ذات الأولوية التي سينظر فيها مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية، الذي سيعقد في يوكوهاما هذا الشهر، ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية، الذي سيعقد في تويا كو، هوكايدو، في تموز/يوليه. وستظل اليابان ملتزمة ببذل قصارى جهدها لتعزيز أنشطة بناء السلام على الصعيد الدولي وتحسين القدرة العالمية في هذا الميدان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر رئيس لجنة بناء السلام على بيانه، وعلى ما أدلى به من تعليقات بصفته ممثل اليابان. وأعتقد أننا نتفق جميعا على أهمية اللجنة ودورها المركزي في هذا العمل. ويسعدني أن أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وعلى الورقة المفاهيمة (S/2008/291، المرفق) التي تم إعدادها والتشاور حولها قبل هذه المناقشة.

كما أود أن أشير إلى أن وفد مصر يعرب عن تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل جامايكا نيابة عن دول مجموعة حركة عدم الانحياز.

إن الورقة المفاهيمية المعروضة علينا تفتح الباب لمناقشة ثلاث قضايا رئيسية نتفق جميعا على ضرورة تعزيز التعامل معها على مستوى الأمم المتحدة. ورغم اتفاقنا مع التقييم الموضوعي المنادي بضرورة بذل جهد إضافي لتعزيز تعامل الأمم المتحدة مع هذه القضايا، فعلينا دائما أن نتذكر أن المناقشات التي سبقت مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد خلصت إلى وجود فجوات معينة يتعين على الأمم المتحدة سدها، من ضمنها، تحديدا المواضيع الثلاثة التي تضمنتها الورقة المفاهيمية. وقد ترتب على ذلك الأمر اتفاق القادة في مؤتمر القمة على إنشاء لجنة بناء السلام للقيام بالمهام الواردة في قرار إنشائها، وأهمها جمع كل الأطراف الفاعلة لوضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، تقوم على مبدأ الملكية الوطنية، وتقديم التوصيات والمعلومات اللازمة لتعزيز التنسيق بين جميع الأطراف المعنية داخل الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك العمل على توفير التمويل اللازم للقيام بهذه الأنشطة، وتحقيق الترابط اللازم بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام.

ولذا، فإننا نرى في جلسة المجلس اليوم فرصة لإعطاء دفعة أقوى لأنشطة بناء السلام بواسطة لجنة بناء السلام، وليس بالتسابق بين مجلس الأمن والجمعية العامة للسيطرة على لجنة بناء السلام، على نحو قد يقوض مصداقية اللجنة. ومن هذا المنطلق، فإننا نطالب أن يتضمن البيان الرئاسي الذي سيصدر عن المجلس حول هذا الموضوع تكليفا واضحا وصريحا من المجلس للجنة بناء السلام بدراسة أفضل السبل للتصدي لهذه المعوقات الثلاثة وغيرها من المعوقات التي تقف في طريق أدائها لرسالتها. وقد أكّد رئيس لجنة بناء السلام في بيانه قبل قليل أن اللجنة على استعداد للقيام بهذه المهمة على أفضل وجه، وهذا يؤكد ما ورد في كلمته.

إن اقتراح تعزيز دور الممثلين الخاصين للأمين العام في تولي قيادة وتنسيق جميع جهود الأمم المتحدة في الدول المعنية يقتضي منا التمييز بين حالتين: الأولى أن تكون الدولة المعنية غير مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي هذه الحالة، لمجلس الأمن الحق في تعزيز دور الممثلين الخاصين في إطار يكفل احترام سيادة الدولة المعنية ومبدأ الملكية الوطنية. ومن جهة أخرى، إذا كانت الدولة المعنية مدرجة في جدول أعمال اللجنة، فعلى اللجنة تقدير حجم الدور الذي سيقوم به الممثل الخاص فيما يتعلق بتوزيع المهام على الأطراف المعنية، وبناء على دراسة متعمقة لكل حالة على حدة، بما في ذلك تحديد الأدوار التي سيقوم بها كل عضو من أعضاء اللجان التوجيهية في البلدان المختلفة، التي تضم الأمم

المتحدة جنبا إلى جنب مع الأطراف الفاعلة الأخرى، وعلى رأسها الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية.

وفيما يتعلق بموضوع النشر السريع للمدنيين المؤهلين والخبراء في مجال الشرطة وإصلاح قطاعي الأمن والقضاء، فلا بد من الاتفاق أولا على أن كل حالة من حالات بناء السلام تحتاج لخبرات تختلف عن الحالات الأخرى. ويتوقف ذلك على خلفيات الصراع والتركيبة السكانية والخلفيات الثقافية والعرقية والدينية وغيرها. ولذا، سيكون من المتعذر تحديد نوعية الخبراء المطلوبين ما لم تقم لجنة بناء السلام بتحديد أولويات ومجالات العمل المطلوبة، بعد الاتفاق مع سلطات الدولة المعنية. ومن ناحية أخرى، إن بناء هذا الإطار يهدد بإنفاق موارد مالية طائلة لتعيين خبراء لا تحتاج إليهم الأمم المتحدة لفترات طويلة، بينما تقوم الحاجة إليهم على أساس مؤقت، وضمن حدود زمنية وموضوعية مختلفة تمام الاختلاف. كل ذلك سيشكل عبئا إضافيا لا طائل من ورائه على الميزانية العادية للمنظمة، التي نسعى إلى الحفاظ عليها من الزيادة.

وعلى الجانب الآخر، ورغم اتفاقنا مع ما تتضمنه الورقة المفاهيمية من ضرورة توفير تمويل سريع ومرن للأنشطة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع، في ضوء عدم قدرة آليات التمويل القائمة على القيام بذلك بالكفاءة المطلوبة، فإننا نرى أن الأسلوب الأمثل يكمن في التركيز على تلافي العيوب التي تشوب عمل آليات التمويل القائمة بالفعل وإصلاحها، وبصفة خاصة صندوق بناء السلام، بدلا من التفكير في إنشاء آليات جديدة.

إن تجربة عمل صندوق بناء السلام، منذ إنشائه وحتى الآن، تؤكد على الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في أسلوب إدارته واختصاصاته، وهو الأمر الذي يتعين على الجمعية العام القيام به خلال عملية استعراضها لاختصاصاته، المقرر أن تجرى بعد عامين من اعتمادها في آب/أغسطس ٢٠٠٦، وفقا لولاية الجمعية في تقديم التوجيه العام بشأن السياسات المتعلقة باستخدام الصندوق. ونرى في هذا الخصوص ضرورة اشتراك لجنة بناء السلام في مسألة اتخاذ القرار بشأن توفير التمويل للمشاريع التي تقع في إطار أولويات بناء السلام في الدول قيد النظر، وبحيث لا يقتصر الأمر على مجرد إخطار اللجنة بعد اتخاذ قرار التمويل من جانب الأمين العام. كما نرى ضرورة النظر في رفع سقف ميزانية الصندوق بحيث تضاعف، على سبيل المثال، لتصل ٧٥٠ مليون دولار، بما يزيد إمكانية توسيع قاعدة المشاريع التي يمولها الصندوق بناء على قرار من لجنة بناء السلام، عدد الدول المستفيدة من هذا الصندوق إلى حد كبير. ونقترح في هذا الصدد عقد جلسة سنوية للجمعية العامة تخصص لجمع الأموال، أسوة بالاجتماع السنوي الذي يعقده مكتب منسق الشؤون الإنسانية لتعزيز القدرة المالية للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

السيدة الرئيسة، أشكركم مجددا على إتاحة الفرصة لتسليط الأضواء على ثلاث من المشكلات الهامة التي تعيق عمل لجنة بناء السلام. ونتطلع إلى العمل معكم، ومع الجمعية العامة وأعضاء لجنة بناء السلام الآخرين، للتغلب على هذه العقبات، على النحو الذي يحقق صالح الدول الخارجة من الصراعات، ويعزز في نفس الوقت سلطة لجنة بناء السلام في قيامها بعملها على النحو المرجو.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على بيانه المدروس جيدا. وأنا على يقين بأننا جميعا على استعداد للعمل معا بصورة بناءة.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالانكليزية): يرحب وفد بنغلاديش بإتاحة هذه الفرصة له كي يشارك في

هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ونشكر وفد المملكة المتحدة على مبادرته لتنظيم هذه الجلسة.

وبينما نؤيد البيان الذي سيلقيه ممثل جامايكا بالنيابة عن الفريق المعني بلجنة بناء السلام في مجموعة حركة عدم الانحياز، أخذنا الكلمة للتشديد على النقاط التالية.

بعد أن تضع الحرب أوزارها بوقت طويل، تظل ندوب جراح الحرب تنتاب أذهان الشعب، وكذلك اقتصاد البلد المعني. وبالتالي، إن المهمة الأساسية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع هي الإسراع بوتيرة عملية الإنعاش، وفي الوقت ذاته، تهيئة الظروف الضرورية للحيلولة دون عودة الحالة إلى الصراع. وفي ذلك السياق، ينبغي أن ينصب التركيز أساسا على وضع نهج متكامل، بالتزامات واضحة المعالم من جانب الحكومة المعنية والمجتمع الدولي للقيام بأنشطة واسعة النطاق بهدف استعادة السلام والأمن، من جهة، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، من الجهة الأخرى. وغني عن القول إنه ينبغي للبلد المعني أن يؤدي دائما دورا قياديا في عملية توطيد السلم إذا أريد لذلك السلم أن يكون مستداما.

ويكشف تحليل لحالات الصراع أن الظاهرتين التوأم المتمثلتين في البطالة والصراغ تذكي الواحدة الأخرى على نحو متواصل في الكثير من الحالات. وينبغي أن يكون التمكين، ولا سيما تمكين الشباب عن طريق التعليم والتوظيف، محط التركيز الرئيسي في منع انتكاس الحالات. وعلاوة على ذلك، كانت تجربة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن متفاوتة بوجه عام على جميع المستويات.

ولئن كنا قد أدمجنا منظورا جنسانيا في بعض جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلا أنه لا يزال يتعين بذل الكثير في الجهود الرامية إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وبوصف بنغلاديش أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات، فهي تعي دائما مسؤوليتها عن إدماج العناصر الأساسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في التدريب الذي يخضع إليه حفظة السلام قبل انتشارهم. وكوننا عضوا في لجنة بناء السلام، فسنظل يقظين حيال التركيز على أحكام هذا القرار.

وبما أن عملية بناء السلام هي عملية شاملة، فإنها تنطوي على التعاون بين الوكالات بشأن طائفة واسعة من المسائل. ويكمن التحدي الرئيسي في تحقيق التنسيق اللازم بين الوكالات في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وتكتسي الملكية، ولا سيما على المستوى الوطني، والتنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية والجهات المانحة الدولية، أهمية كبيرة. ونود أن نؤكد من جديد موقف حركة عدم الانحياز بأنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا محوريا في بناء السلام بعد انتهاء الصراعات وفي المصالحة. ويتعين أن تزود اللجنة بالموارد اللازمة لتنفيذ مهامها المناطة بها تنفيذا فعالا.

ومفهوم الانتشار السريع لعناصر مدنية مؤهلة ويجري مناقشته بصيغ مختلفة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام منذ عام ٢٠٠٥. وفكرة المراقبين المدنيين في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كانت مطروحة في الجلسات السابقة للجنة، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بمواصلة النظر فيها. وتستدعي مجالات معينة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام المتعددة الجوانب – على سبيل المثال، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وسيادة القانون – أن يكون هناك خبراء في مجال اختصاصهم. ويمكن أن تكون هذه الخبرات من خلفيات عسكرية ومدنية على حد سواء. ولذلك، نحن لا نؤيد تكوين أي نوع من المجموعات أو مجموعة تشمل موظفي الأمم المتحدة للانتشار

المدني السريع. ويمكن تحقيق الغرض بملء الوظائف الشاغرة في البعثات الميدانية والمكاتب القطرية عن طريق تعيين موظفين من الدول الأعضاء والدول المضيفة.

وبعض المسائل ذات الصلة الوثيقة بهذا الشأن تحتاج إلى مزيد من التوضيح، أهمها العلاقة بين قدرات الأمم المتحدة والقدرات الوطنية. ويتعين أن نذكّر أنفسنا بأن الملكية الوطنية لعملية بناء السلام هي شرط أساسي مسبق. ولذلك، ينبغي مناقشة أي تقدم يحرز نحو بناء قدرة الانتشار السريع هذه مناقشة شاملة وفي منتديات أكثر شمولا، بما في ذلك لجنة بناء السلام.

كما أن مسألة أداء دور قيادي في الميدان تتطلب التأني في التفكير والمناقشة. ونؤكد على ضرورة التنسيق الوثيق بين الممثل الخاص للأمين العام، أو الممثل التنفيذي للأمين العام والحكومة الوطنية ولجنة بناء السلام. كما نود أن نؤكد على أنه لا ينبغي للدور الموسع للممثل الخاص المتوخى في الورقة المفاهيمية أن يقوض، بأي حال من الأحوال، الملكية الوطنية لعملية بناء السلام.

ونؤيد تأييدا كبيرا مفهوم آلية تمويل أسرع وأكثر مرونة. إذ ينبغي أن يكون صرف الأموال من الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين وغيرها من الصناديق سريعا وفوريا بغية كفالة تحقيق الاستقرار مبكرا في البلدان الخارجة من الصراعات. وهذا هام جدا في مساعدة السلطات الوطنية والمحلية على جني ثمار السلام. ومع ذلك، نؤكد مجددا أن أحد الأهداف الرئيسية للجنة بناء السلام، كما ورد في قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار المجلس ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، هو حشد الموارد لإعادة الإعمار وبناء المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراعات. ولذلك، ينبغي للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا محوريا في أية مناقشة بشأن إنشاء آلية تمويل جديدة وسريعة.

إن العديد من المسائل والأفكار التي أثيرت في الورقة المفاهيمية المعروضة علينا تجري مناقشتها في لجنة بناء السلام منذ مدة من الزمن. ونرى أن الاقتراحات الواردة في الورقة المفاهيمية ستستفيد من مزيد من التحليل في لجنة بناء السلام نفسها، وأعتقد أنها مؤهلة للقيام بذلك بوصفها هيئة حكومية دولية استشارية. كما أنه من الضروري إجراء مشاورات بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي بشأن هذه المسائل. ونشدد على أنه يتعين أن تكون هذه المشاورات شاملة وجامعة بغية كفالة نتائج عملية وتوصيات واقعية.

وفي الختام، تعزز خبرتنا في معالجة الحالات التي تخص بلد بعينه في لجنة بناء السلام اقتناعنا بأن عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع تقتضي مشاركة جميع أصحاب المصلحة وهم: الحكومة؛ وجميع أعضاء لجنة بناء السلام؛ والمانحون المحتملون؛ وفريق الأمم المتحدة القطري؛ والمؤسسات المالية؛ والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؛ والقطاع الخاص. كما أنها تتطلب الدعم المستمر من مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم على هذا البيان الحافل بالأفكار. أعتقد أننا جميعا نشاطر التأكيد على الشمولية.

أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيدة شتيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية

ليختنشتاين وأيسلندا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

حرصا على الوقت، سيدلي الاتحاد الأوروبي ببيان مختصر. أما النص الرسمي والكامل فيجري توزيعه الآن في قاعة المجلس.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراعات ويتفق على أن هناك ثغراً هامة فيما يتصل بالقيادة والقدرة المدنية والسرعة والمرونة في التمويل. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة تعزيز قدراته الخاصة به لمعالجة هذه الثغر عن طريق موارده المختلفة والاستمرار في العمل مع الآخرين، وعلى الأخص الأمم المتحدة، لتحقيق ذلك الهدف.

والاستجابة الفعالة لتحديات بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات تعتمد بصورة كبيرة على قدرة المجتمع الدولي على مؤازرة استراتيجية مشتركة مملوكة وطنيا بطريقة منسقة ومتكاملة تشمل في المجالات السياسية والأمنية والإنمائية، بما في ذلك المرحلة المباشرة التي تعقب انتهاء الصراع.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يعمل على تحديد دوره في هذا المجال على مدى السنوات القليلة الماضية، استنادا إلى قدرته على الاستفادة من طائفة واسعة من الأدوات المتعلقة بالأمن والتنمية ومن وجوده على رقعة جغرافية واسعة. وشهدت الفترة الأخيرة تعزيز كل مجموعة من الأدوات والجهود الرامية إلى تحسين التنسيق بينها. ويتم إيلاء اهتمام خاص لإدماج الشواغل السياسية والأمنية والإنمائية في النهج العام الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي.

وتتضمن مجالات الدعم حيث هذا التكامل الأكثر بروزا إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع الاهتمام بالعلاقة بين الأمن والتنمية. فعلى سبيل المثال، ينفذ الاتحاد الأوروبي على أرض الواقع نهجا متكاملا لإصلاح القطاع الأمني في غينيا – بيساو، حيث تجري معالجة جوانب الإصلاح، على الصعيدين المدني والعسكري، باستخدام أدوات الاتحاد الأوروبي المتوفرة.

كما يؤكد الاتحاد الأوروبي على أثر تغير المناخ، الذي يمكن أن يزيد بصورة كبيرة من زعزعة الاستقرار في الدول الضعيفة عن طريق إرهاق قدرة الحكومات المحدودة أصلا على التصدي بصورة فعالة للتحديات التي تواجهها. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن مدركا الدور الحيوي لمشاركة المرأة النشطة على جميع المستويات في عمليات إعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا راسخا بأن الامتثال إلى حكم القانون هو هام جدا في منع نشوب الصراعات وتحقيق الاستقرار في البيئات الهشة والمتضررة من الصراعات والتنمية المستدامة الطويلة الأجل. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة محكمة العدل الدولية وأنشطتها، ولا يزال مقتنعا بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلم مستدام بدون عدالة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية أن يؤازر المجتمع الدولي استراتيجية مشتركة كلما استطاع إلى ذلك سبيلا. ويتعين أن يكون لدى المجتمع الدولي، عند معالجة مرحلة ما بعد الصراع مباشرة، فهم مشترك واستراتيجية مشتركة بشأن ماهية الاحتياجات – ماذا يتعين القيام به ومتى ومن سيقوم بذلك – على الصعيد الدولي وعلى أرض الواقع. وفي كلتا الحالتين، هناك حاجة إلى تحديد القيادة أو الاتفاق على تقسيم العمل. وعلى الصعيد الدولي، يكمن مفتاح هذا الحل في تنسيق الإجراءات. وعلى الأرض، ينبغي أن يتحقق هذا الاتفاق بتعاون الأطراف الفاعلة من أجل توطيد الإجراءات وتحقيق النتائج.

الاتحاد الأوروبي يدرك أهمية القيادة على الأرض ويوفد ممثليه الخاصين، الذين يقومون، إلى جانب شبكة وفود المفوضية الأوروبية في الميدان، بالعمل بشكل وثيق مع الممثلين الخاصين للأمين العام وموظفيهم في الميدان. وكجزء من مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمات، تم أيضا تحديث أدوات الجماعة الأوروبية للسماح بتوفير المزيد من التمويل السريع والمرن لبرامج الاستجابة للأزمات.

ويوافق الاتحاد الأوروبي على أن التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر أساسي. وندرك أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إدماج النهج السياسية والأمنية والإنمائية في سياق تحقيق الاستقرار والإنعاش. وفي أحيان كثيرة، فإن المساعدة المقدمة من أجل تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع في إطار أدوات الاتحاد الأوروبي يتم تنفيذها دعما لعمليات الأمم المتحدة أو حتى توجيهها عن طريق آليات الأمم المتحدة. ويجب مواصلة ذلك التعاون.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات، بما في ذلك استنادا إلى البيان المشترك بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات. وسيظل ذلك يحظى بالأولوية لدى الاتحاد الأوروبي. وعلى وجه الخصوص، هناك مجال لتقديم مزيد من التعاون من جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة دعما للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية في إقامة الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. وفي ذلك الصدد، توفر الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وخطة عملها الأولى أساسا متينا لأي تطورات في المستقبل.

وسيبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بالاضطلاع بدور نشط في دعم جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، ندرك أن لجنة بناء السلام أداة دولية قيمة يمكنها أن تساعد الدول الخارجة من الصراعات في التغلب على التحديات التي تواجه السلام المستدام. ونشيد بالعمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام حتى الآن في تعزيز السلام في بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو. ونأمل أن تتمكن اللجنة بشكل متزايد من أن تأخذ في اعتبارها البلدان الخارجة لتوها من الصراعات أكثر من غيرها.

في الختام، أود أن أشكر رئاسة مجلس الأمن على عقدها هذه المناقشة البناءة. واسمحوا لي أن أعيد التأكيد على أنه من الأمور التي تحظى بالأولوية لدى الاتحاد الأوروبي الاستمرار في توفير خبراته وموارده لحالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع في جميع أنحاء العالم، بوصفه شريكا للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أولا، نود أن نشيد بالمملكة المتحدة لعقدها هذه المناقشة المفيدة التي تأتي في الوقت المناسب بشأن تعزيز قدرة المجتمع الدولي على مواجهة تحديات بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع مباشرة.

يتعين على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفرادى الدول الأعضاء أن تتصدى للتحديات التي تواجه حالات ما بعد انتهاء الصراع مباشرة بطبيعتها المعقدة والمتعددة الأوجه. وتؤكد ألمانيا على الدور المتزايد للاتحاد الأوروبي وقدراته في ذلك الميدان، وتؤيد البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي اليوم.

وبغية تحقيق السلام الدائم واتخاذ الخطوة الأولى نحو إعادة الأعمار، من الضروري أن نعيد موازنة النهج الذي نتبعه تجاه التدخلات بعد انتهاء الصراع مباشرة. فجهود

الوساطة السياسية وعمليات حفظ السلام العسكرية لا تكفي وحدها لتحقيق الاستقرار الدائم؛ بل يتعين تناول الأسباب الجذرية للصراعات في أقرب مرحلة ممكنة، باتباع نهج عملي ومتدرج. وبصورة محددة، لا بد من مواصلة استكمال الجانب العسكري لحفظ السلام، بشكل أفضل، بالقدرات المدنية الموجهة نحو مجموعة من الأهداف ذات الأولوية — بما في ذلك ميادين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون والعدالة، وكذلك المشاريع ذات الأثر السريع، مما يعمل على فتح آفاق واضحة أمام عوائد السلام للسكان.

ولا يوجد نهج واحد يناسب جميع حالات تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع. وعلى النقيض، يتعين تحديد ردود واستراتيجيات معينة، تستهدف الأسباب الجذرية لكل صراع على حدة. ولهذا، يتعين على المجتمع الدولي أن يبني الخبرات والقدرات في مجموعة واسعة من المجالات من أجل التصدي لمختلف التحديات بشكل مناسب. ونرحب بالمبادرات المتخذة على الصعيد الدولي، في إطار الاتحاد الأوروبي وبواسطة الدول الأعضاء، لتعزيز تلك القدرات الهامة وتوفير الأدوات المدنية اللازمة لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع.

وينبغي أن نسعى من أجل تحسين تبادل المعلومات، وتحديد المعايير والقواعد العامة – على سبيل المثال في ميدان تعيين الأفراد ونشرهم، حسب الاقتضاء.

والأمم المتحدة هي الطرف العالمي الرئيسي في هيكل السلام الدولي، ومن ثم يجب أن تضطلع بدور ريادي. وقد أدى تقرير الإبراهيمي الرائد (S/2000/809) إلى تحسينات كبيرة في أداء المنظومة الشاملة. وعن طريق إنشاء بعثات متكاملة ومتعددة الأبعاد، بدأت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في معالجة مسائل رئيسية لحالات ما بعد انتهاء الصراع مباشرة. وفي ذلك السياق، ترحب ألمانيا بوثيقة المبادئ والمبادئ التوجيهية الجديدة، التي قامت بتوزيعها إدارة عمليات حفظ السلام، والتي تبين على النحو الواجب الطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام المعاصرة.

كما تود ألمانيا أن تؤكد على دعمها المستمر للجنة بناء السلام. لقد قامت اللجنة بتطوير أساليب عمل إبداعية تشاركية، وتشرع أيضا في بناء خبرة فريدة في مجال تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع بأشكاله القطرية المحددة.

ونود أن نؤكد على احترام مبدأ ملكية البلد الشريك. ويجب أن يشكل بناء القدرات المحلية جزءا محوريا ومتكاملا من جهودنا، لأننا نعتقد أن الملكية الوطنية المبكرة لعملية بناء السلام أمر لا غنى عنه لتحقيق نتائج إيجابية ودائمة.

كما تكتسب الأمم المتحدة خبر متزايدة في بناء الشراكات في عمليات محددة مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وتحالف منظمة حلف شمال الأطلسي. وتدعم ألمانيا النهج التعاوني الذي يجمع بين القيمة المضافة لكل جهة من الجهات. وفي جهود التنسيق التي نبذلها، ينبغي أن نقيم قدرات مختلف المؤسسات والجهات بشكل واقعي. وينبغي توحيد صفوفنا عمليا بروح من التعاون والتنسيق البناءين، بدلا من المنافسة. وينبغي ألا نسترشد في مساعينا داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بالمناقشة المبدئية ولكن بالقدرة على التنفيذ على أرض الواقع.

ومنظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى زيادة التماسك في النهج الذي تتبعه والسرعة في الاستجابات التي توجهها على المستويين السياسي والتنفيذي. وهما الأساسان اللذان يقوم عليهما الدور التنسيقي الرائد في الجهود الدولية التي تبذل في أنشطة حفظ السلام والأنشطة المبكرة بعد انتهاء الصراع.

وترحب ألمانيا بالمناقشة الموسعة بشأن الآليات المحددة المحتملة والخيارات المختلفة لتحقيق ذلك الهدف.

وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدت الحكومة الاتحادية خطة العمل المعنونة ”منع الأزمات المدنية وحل الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع“. وتهدف خطة العمل إلى إدماج جميع الأدوات المتاحة لمنع الأزمات في نهج موحد للسياسات العامة من أجل منع الأزمات بشكل أكثر فعالية على الصعيدين الوطني والدولي. ونقوم بتطوير ثلاث أدوات أساسية في ذلك الإطار.

أولا، نحن نسعى لتعزيز قدراتنا في مجال السياسة العامة المتعلقة بالبعثات الدولية في إطار الهدف المدني الأوروبي الرئيسي التابع لإدارة الأزمات المدنية بالاتحاد الأوروبي، وعلى المستوى الوطني. وتوظف ألمانيا حاليا ٢٤٨ من أفراد الشرطة في بعثات الشرطة الدولية. كما توفر ألمانيا التدريب لضباط الشرطة في مركز كوفي عنان لحفظ السلام الدولي في أكرا.

ثانيا، أنشأنا مركز عمليات السلام الدولية، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات ألمانيا في مجال منع الأزمات المدنية وحفظ السلام. ويكمن العنصر الرئيسي لولاية المركز في اختيار وترقية الأفراد المدنيين الألمان في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى. ومنذ عام ٢٠٠٣، يحتفظ المركز بقائمة احتياطية للمرشحين الوطنيين تضم حوالي ١ ١٠٠ خبير من الخبراء ذوي الخبرة والمدربين. وفي الوقت الحالي، يخدم حوالي ١١٠ من الخبراء المدنيين الألمان في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الميدانية التابعة للأمم المتحدة.

ثالثا، أنشأنا الوكالة الاتحادية للإغاثة الفنية، التي تشارك حاليا في عمليات وبعثات الإغاثة في حالات الطوارئ في ٧٥ بلدا في شتى أنحاء العالم. لقد نشطت الوكالة بصورة متزايدة في الأعوام القليلة الماضية في المساهمة في بعثات حفظ السلام بما في ذلك في سيراليون وليبريا.

ولا يزال أمامنا عمل كثير وقد جاءت مناقشة اليوم خطوة طيبة في ذلك الاتجاه.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): أود في البدء أن أشكر الرئيس على تنظيمه هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام في المجتمعات الخارجة من صراعات داخلية طويلة الأجل.

ونتفق مع ما ورد في الورقة المفاهيمية المعروضة علينا من أن فترة الأسابيع الستة إلى الاثني عشر الأولى التي تعقب توقيع اتفاق إطلاق النار أو اتفاق السلام تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للاستقرار الداخلي.

وللمجتمع الدولي دور حيوي في هذه الفترة الحاسمة، فعلى منظومة الأمم المتحدة أو توفر دعما متكاملا ومتسقا وفعالا في هذه المرحلة الأولى بحيث يوفر الحد الأدنى المطلوب لعملية بناء السلام في الأجلين المتوسط والقصير.

ورغم ذلك، فإننا نلاحظ، في بعض الحالات، أن استجابة النظام المتعدد الأطراف، بما فيه الأمم المتحدة والمنظمات والكيانات الدولية الأخرى، غالبا ما تواجه عقبات كبيرة على الأرض تعيق الاستجابة بشكل ملائم لتحديات عملية بناء السلام، وأنا أشير هنا إلى انعدام التنسيق وفي كثير من الأحيان عدم فعالية المساعدات.

وعموما، ما أن يتم التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار أو اتفاق السلام حتى يهرع المجتمع الدولي للتجاوب بحماس عن طريق شتى أنواع التعاون والمساعدات للمجتمعات الخارجة من الصراع، لكن دون انتظار قيام الجهاز أو المؤسسة القادرة على توجيه هذا الحماس وجهته الصحيحة. ويضاعف انعدام التنسيق بهذا الشكل من

ازدواجية المهام، ويتسبب في بعض الأحيان في تعقيد الجهود اللاحقة في الأجلين المتوسط والطويل في مجال بناء السلام.

وترى شيلي أن قيام مكتب متكامل بصلاحيات كافية لمعالجة المسائل ذات الصلة ببناء السلام بعد وقف إطلاق النار، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة ببناء السلام بعد وقف إطلاق النار، بما في ذلك حفظ السلام والأنشطة الإنمائية وتعزيز سيادة القانون؛ سيساعد على اتباع نهج متكامل يمكّن من تنمية القدرات الوطنية منذ البداية وإنشاء عملية راشدة لبناء السلام في الأجلين المتوسط والطويل.

إننا نعتقد أن النهج المتكامل يساعد على التنسيق، وهنا يمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا حاسما. لقد استطاعت اللجنة منذ أن بدأت عملها قبل حوالي عامين أن تبرهن على جدوى دراسة المسائل المتعلقة بالأمن في ترافق مع القضايا المتعلقة بالتنمية وسيادة القانون في المجتمعات الخارجة من الصراع. وعلينا أن نستفيد من الخبرة المتراكمة لدى لجنة بناء السلام وأن نتفادى تكرار أخطاء الماضي.

والمشكلة الأخرى التي تبرز إلى السطح في الأسابيع التي تعقب وقف إطلاق النار أو اتفاق السلام تتلخص في الكميات الهائلة من المعونات التي تتدفق حين لا توجد في الميدان القدرة الملائمة لاستيعابها. ثم يبدأ تدفق المعونات في التقلص الملحوظ عندما تكون الاستعدادات قد اكتملت لتوجيه المعونات وجهة صحيحة وتكون وسائل الإعلام في الغالب الأعم قد غادرت الموقع.

ولتفادي هذا التناقض، يجب علينا أن نكون قادرين على التحرك بسرعة في المجالات التي تحدد بوصفها أولويات في المرحلة الأولى من عملية بناء السلام. وهنا أيضا، يمكن للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أن يلعبا دورا حيويا بتوفير المساعدة العاجلة من خلال مشاريع ذات أثر سريع وعن طريق التعاون مع الحكومة الوطنية لتحديد الأولويات.

إلا أنه يجب ألا ينظر إلى الصندوق بوصفه مصدرا آخر لتمويل التنمية. وأود أن أختم بياني هذا بتوجيه نداء إلينا جميعا لأن نعتبر لجنة بناء السلام الجهاز القادر على الاستجابة لغالبية المسائل والصعوبات التي تواجه المجتمعات بعد انتهاء الصراع. إن اللجنة تملك الوسائل والولاية الملائمة في هذا المجال وعلينا أن نثق بأنها، بفضل منهجها المتكامل، قادرة على مواجهة هذه التحديات جنبا إلى جنب مع الدول المعنية ومن منظور ما تسمى بالمسؤولية الوطنية.

السيد بانكس (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): تشيد نيوزيلندا بالمملكة المتحدة مبادرتها بعقد هذه المناقشة وعلى الورقة المفاهيمية المفيدة التي أعدتها بعنوان: ”تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاعات: إحلال السلام بعد الحرب“.

إننا نعتبر عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراعات أمرا حيويا يتطلب التركيز عليه من المجتمع الدولي. فهو أمر ذو أهمية مباشرة وعملية وهناك دروس وعبر يمكن استنباطها من الماضي القريب، كما ذكّرنا السيد الإبراهيمي بذلك هذا الصباح.

تسعى نيوزيلندا إلى تحسين قدرتها في مجال تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراعات بينما تتعلم عن طريق الممارسة في العديد من البعثات التي تعمل متزامنة، مثل بناء الدولة في جزر سليمان في إطار بعثة إقليمية بقيادة أستراليا؛ وفي تيمور – ليشتي في إطار بعثة الأمم المتحدة، إلى جانب عملية إقليمية من خلال مشاركتنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان.

إننا نعي تماما حاجة المجتمع الدولي لتحسين منهجه في مسألة بناء السلام على وجه العموم وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراعات على وجه الخصوص. وقد يكون التدخل

العسكري ضروريا في المرحلة الأولى لتأمين استقرار الوضع. ولكننا، كما ذكر الكثيرون هنا، نحتاج إلى التدخل على نطاق أوسع لمعالجة أسباب فشل الدولة ولاتخاذ مبادرات لبناء القدرات وتوفير الخدمات الاجتماعية، إذا أردنا أن يكون حل النزاعات حلا دائما. يجب أن يكون هذا النوع من الأنشطة متسقا ومنسقا ونابعا من السكان المحليين. وعلينا أن نكون دائما مستعدين لتوسيع دائرة الهيئات الحكومية المنخرطة في عمليات بناء السلام المتميزة بالتعقيد والتنوع الذي يتراوح بين نظام العدالة والرقابة على الحدود.

لقد حققت بعثات الأمم المتحدة المتكاملة تقدما ملموسا في معالجة هذه التحديات. ولكننا نتفق مع المملكة المتحدة وآخرين فيما ذهبوا إليه من أن الجهود الدولية إجمالا لا تزال مجزأة ومخصصة جدا، وكثيرا ما تكون سريعة الزوال.

لكل ذلك، تؤيد نيوزيلندا فكرة تحليل الثغرات. لقد أشارت المملكة المتحدة إلى ثلاث ثغرات خطيرة على الأقل في عملية تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع وهي القيادة الميدانية والقدرة المدنية المؤهلة والقابلة للانتشار السريع والتمويل المرن.

لا توجد هناك إجابات جاهزة عن الأسئلة المطروحة في ورقة المملكة المتحدة ولكن توجد نقاط هامة. أولا: تلاحظ الوثيقة أن بمقدور الأمم المتحدة أن تساهم بشكل فعال في إثراء الذخيرة المتنامية من النظريات والتطبيقات الدولية المتنامية في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وبطبيعة الحال إن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام يمثلان، في إطار الأمم المتحدة، عاملا مركزيا في هذه المناقشة.

إن الانسجام مع الأطراف الفاعلة من غير الأمم المتحدة أمر حيوي. وثمة حاجة إلى التنسيق والتقسيم الواضح للمهام بين الوكالات المتعددة الأطراف التي تشارك في عملية بناء السلام على كثرتها. وحتى في التدخلات التقليدية بقيادة الأمم المتحدة تلاحظ المملكة المتحدة وجود طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة التي لا تنتمي إلى الأمم المتحدة أو حتى إلى الدول.

وأخيرا، في السياق الأوسع لبناء القدرات المدنية القابلة للانتشار، نوافق على تحديد خبراء الشرطة بوصفه بعدا بالغ الأهمية في الجهود الدولية. إن تنمية القدرات الفعالة وذات المصداقية لفرض القانون عامل رئيسي في تعزيز المرحلة الانتقالية بعد انتهاء الصراع. وثمة مجموعة من الأمثلة في الآونة الأخيرة تبين التحديات التي تواجه بناء قدرات الشرطة، وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرة العسكرية.

واسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد على التزام نيوزيلندا المستمر بالمساهمة في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة وتعمل بولاية وبتفويض منها. ويمثل ذلك تعبيرا ملموسا عن مسؤوليتنا الجماعية في العمل من أجل سكان دول ما بعد الصراع الهشة، التي تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة نيوزيلندا على بيانها المفيد للغاية وعلى الالتزام المتواصل الذي عبرت عنه.

يسعدني الآن أن أعطي الكلمة لممثل غانا.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة وفد المملكة المتحدة على توليه رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو، وأن أثني على مبادرته بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وأهداف هذه المناقشة المبينة في الورقة المفاهيمية هي تحديد ومعالجة بعض الفجوات الأساسية في الجهود الدولية لمساعدة بلدان ما بعد الصراع على تحقيق الاستقرار وبناء السلام المستدام لدى الخروج من الصراع.

إن روح ونص قراري التأسيس اللذين اتخذهما الجمعية العامة (القرار ٦٠/١٨٠) ومجلس الأمن (القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥))، قد أناطا بلجنة بناء السلام، وهي هيئة فرعية تابعة لهذين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة، مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. كما أن القرارين التأسيسيين يسندان إلى اللجنة في ولايتها دورا محوريا وفريدا في تعبئة الاهتمام والمشاركة الدوليين المستدامين بغية مساعدة البلدان الخارجة من الصراع منذ عهد قريب على مواجهة التحديات الهائلة لتحقيق الاستقرار الدائم والسلام المستدام. وقد اعتُرف منذ عهد بعيد بأن المشاركة الدولية المستدامة والالتزام الوطني القوي مكونان أساسيان لنجاح أي جهد لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

إن الفجوات الأساسية المشار إليها في الورقة المفاهيمية لها علاقة وثيقة للغاية بمناقشتنا هذه. وهي تشمل الفجوات في القيادة في الميدان، التي تُعرّف بأنها نقص في التنسيق الفعال بين مختلف أصحاب المصلحة في بلدان ما بعد الصراع، سواء أكانت حكومات أو مؤسسات أخرى للإدارة الوطنية، أو وكالات الأمم المتحدة، أو المجتمعات المدنية، أو المؤسسات المالية الدولية، أو المانحون الدوليون أو القطاع الخاص. كما أنه لا يمكن المغالاة في تأكيد الحاجة إلى قدرات مدنية ماهرة وقادرة على الانتشار السريع، بالإضافة إلى الوحدات العسكرية الجاهزة للانتقال العاجل إلى الميدان. وبطبيعة الحال، فإن غياب التمويل الكافي وآليات الصرف المالي السريع والاعتمادات المحدودة، ولكن المتاحة من الموارد المالية والمادية الأخرى، تظل تشكل تحديا كبيرا لتحقيق الاستقرار وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وغالبا ما تكون الفجوات في تنفيذ استراتيجيات أو أطر بناء السلام نابعة أصلا من شروط اتفاقات السلام التي جرى التفاوض عليها كأساس لعملية السلام. واتفاقات السلام القائمة على مفاوضات متعجلة، والتي تترك الانطباع بأنها فرضت على أطراف الصراع، تفتقر إلى الالتزام الطويل الأجل المنشود واللازم من أجل ديمومتها.

ومن الأمور التي لا تقل أهمية ولا يجوز تجاهلها المسائل المفاهيمية والعملياتية فيما يتصل بالعلاقة الملائمة بين لجنة بناء السلام وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك بين اللجنة وصندوق بناء السلام، الذي يشكل هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة، إلى جانب مكتب دعم بناء السلام.

وكما نص القراران التأسيسيان بجلاء، فإن لجنة بناء السلام تعمل بوصفها هيئة استشارية دولية مصممة لكي تؤدي أدوار الدعوة والتعبئة والتنسيق خدمة للمجتمع الدولي من خلال مساعدة البلدان الخارجة من صراعات عنيفة. ويجب علينا أن نقبل بأن اللجنة قد صممت تصميما فريدا وبعناية لتأمين النهج الكلي إزاء بناء السلام، وبطريقة تقر بالتكافل في إعادة التأهيل السياسي والإنعاش الاجتماعي – الاقتصادي والسلام المستدام.

ومن أجل النهوض بشرعية لجنة بناء السلام وفعاليتها في تنفيذ كل جوانب ولايتها ومهمتها، لا بد من معالجة الفجوات، مثل تلك القائمة في المفاهيم والمعرفة أو المعلومات، والتي عادة ما لا يعبر عنها بشكل علني.

ومع أن القرارين التأسيسيين ربما أكدا، عن حق، على مبدأ الملكية الوطنية، إلا أن الحقيقة تبقى أن هذين القرارين سلما أيضا بضرورة أن تعمل لجنة بناء السلام بتعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية، حيث أن العديد من الصراعات فجرت عدم الاستقرار في دول ومناطق مجاورة.

ويقينا أنه حينما يتعلق الأمر بالمنظمات الإقليمية، فإن لجنة بناء السلام يمكنها أن تتعلم من تجارب ودروس مجلس الأمن، الذي عمد مؤخرا إلى إعطاء الأولوية لإقامة شراكات وتعاون أوثق مع منظمات إقليمية، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي، في تعامله مع البلدان المدرجة في جدول

أعماله. وتقوم لجنة بناء السلام بجهود متنامية لملء الفجوة الأساسية في المشاركة الإقليمية أو الملكية الإقليمية، كما تمثل ذلك في التفاعل مؤخرا بين مكتب دعم بناء السلام واللجنة من جهة، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من جهة أخرى، الذي جرى في أديس أبابا ونيويورك لتبادل الآراء بشأن سبل توثيق التعاون والشراكات في التعامل مع البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة حاليا، وقد تصادف أن جميع تلك البلدان حاليا أفريقية.

ولكن ينبغي لتلك المشاركة الإقليمية أن تنعكس على مستوى العمل في الميدان من خلال تأمين انخراط أكثر نشاطا من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الاستراتيجيات المتكاملة واللجان التوجيهية لبناء السلام المنشأة من أجل التصدي لعمليات الإنعاش بعد انتهاء الصراع. وفي هذا السياق، ينبغي لجهود بناء السلام في بلدان ما بعد الصراع في أفريقيا أن تولي الاهتمام الواجب لإطار إعادة البناء والتنمية فيما بعد الصراع المعتمد من الاتحاد الأفريقي، والذي يركز على معالجة الأسباب الجذرية للصراع بغية تأمين السلام المستدام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بشكل أكثر فعالية المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تسريع فترة الاستجابة للأزمات فور وقوعها.

ولا نغالي في التأكيد على ضرورة معالجة الفجوة في الموارد المالية. وإنشاء صندوق بناء السلام على هيئة صندوق استئماني متاح للتحويلات السريعة والمشاريع ذات الأثر السريع، وخاصة في المرحلة التالية لانتهاء الصراع مباشرة، يمثل أمرا أساسيا لتأمين السلام المستدام. ولذا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل المساهمة في جهود الأمين العام لتعبئة الموارد من أجل زيادة مستوى الأموال في الصندوق.

وفجوة القدرة تعتبر فجوة أساسية، وهي تلقى اهتماما متزايدا. ويمكن التصدي لنقص الموارد البشرية الوطنية للمساعدة على إعادة بناء بلدان ما بعد الصراع بتشجيع عودة العدد الكبير من المواطنين ذوي المهارات وغير المهرة، الذين يفرون من منطقة الصراع على أثر نشوب حرب أهلية. وقد يستغرق التغلب على الأضرار النفسية وقتا أطول كثيرا من فترة التغلب على الأضرار المادية.

ومجموعات السكان التي وقعت ضحية أو تضررت تتردد في العودة إلى أوطانها بسبب الخوف من الانتكاس إلى الصراع العنيف، وتكون ثقتها ضعيفة في عمليات السلام. وقد يسعى بعض هؤلاء إلى الثأر والانتقام. ولذا ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لإعادة إدماج أفراد الشتات بوصفهم أصحاب مصلحة لا غنى عنهم في عمليات إعادة البناء بعد الصراع. وينبغي للتصدي لهذه العقبات أمام توطيد السلام في بلدان ما بعد الصراع أن يتضمن آليات للعدالة الانتقالية والجنائية والمصالحة الوطنية.

وفي الختام، فإن الإرادة السياسية والنوايا الحسنة، في حقيقة الأمر، غالبا ما تكون منقوصة. وحيثما وجدت الإرادة السياسية ومدعومة بالثقة والنوايا الحسنة، يوجد طريق للخلاص. وينبغي للإرادة السياسية أن تكون سندا لإرادتنا الجماعية في سد الفجوات في التنفيذ بعد اتخاذ القرارات.

والصراعات غالبا ما تتخذ أبعادا معقدة وشائكة بعد نشوبها وقد لا تندرج بالضرورة في أي من الفئات الواضحة للفجوات الأساسية التي حددها اليوم متكلمون عديدون. وبالتالي، فإن لجنة بناء السلام وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها المجلس، والسلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية المعنية بمسائل السلم والأمن، ينبغي لها أن تتفهم قيمة الدبلوماسية الوقائية على أساس المادة الأولى من ميثاق

الأمم المتحدة، سواء في البلدان التي تعاني من الصراع أو في تلك التي تنعم بالسلام، من أجل إنقاذ الأجيال القادمة، وجيلنا أيضا، من ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غانا على بيانه الشامل والمدروس جيدا.

والآن، يسرني أن أعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أولا أن يشكر المملكة المتحدة على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول هذا الموضوع الوثيق الصلة والبالغ التعقيد في مجال العلاقات الدولية وصون السلام والأمن الدوليين، وأعني بذلك توطيد السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

ومع أن الجهود المبذولة لتجنب نشوب الصراع من جديد في بعض البلدان الخارجة من العنف ما زالت غير كافية، يقوم المجتمع الدولي الآن باعتماد وسائل جديدة ومتطورة لتحديد المسائل الرئيسية التي لا بد من معالجتها عندما يتوقف الصراع المسلح.

ويؤمن وفد بلدي بأن من الضروري للغاية أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير منسقة وعاجلة وفعالة في الأسابيع المباشرة في أعقاب توقف الأعمال العسكرية، وأن ينتهز الزخم الذي يولده توقيع اتفاقات السلام، علما بأن هذه مرحلة تظهر فيها جميع الأطراف المعنية ما يكفي من الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

ولا بد للأمم المتحدة أن تقوم بدور محوري في تنسيق الجهود المبذولة لإعادة الاستقرار وسيادة القانون، وذلك من خلال الوسائل الإبتكارية التي تشكل هيكل المنظمة الجديد لبناء السلام. والأولويات التي يجب أن تنصب عليها الجهود الوطنية والدولية، لا بد من تحديدها فورا بوضع استراتيجية متكاملة تعالج مسائل الأمن والعدالة وإعادة الإعمار والتنمية.

إن تحديد الأولويات التي ينبغي أن تعالجها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها الوطنيون والدوليون عملية بالغة التعقيد. فكل مسألة أولوية، وكل إطار وطني له خصوصياته. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تقوم السلطات الوطنية ذات الصلة بتحديد هذه الأولويات مع ضمان الملكية الوطنية العملية. وينبغي أن يكون الهدف الأول للأولويات التي تحددها الحكومة وتدعمها المنظمة هو استقرار البلد وخلق الظروف المناسبة لإنعاشه بدعم من جميع الأطراف المعنية. وينبغي أن يكون ضمان وصول فوائد السلام إلى السكان المحليين من أول الاهتمامات عند تحديد هذه الأولويات.

وبالمثل، ينبغي أن يشمل الهدف من وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج والسياسات المساواة الجنسانية والعدالة خلال عملية بناء السلام والإنعاش وإعادة الإعمار. وينبغي التشديد منذ بداية العملية على دور المرأة بصفتها مركز الأسرة والمجتمع.

وترى المكسيك أن إرساء أسس قوية للتنمية المستدامة في البلد المتلقي للمساعدة ينبغي أن يكون أيضا هدفا بالغ الأهمية. إذ أن اكتفاء البلد الذاتي سيعتمد إلى حد كبير على هذه الأسس. وفي هذا الصدد، تولي المكسيك أهمية خاصة للتعاون الدولي، وبصورة رئيسية تعاون البلدان المتقدمة النمو، والدعم الاقتصادي من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمنظمات دون الإقليمية.

ويلاحظ وفد بلدي أن إصلاح قطاع الأمن عنصر حيوي في أي استراتيجية متكاملة فيما بعد الصراع ويقر بأهمية ضمان الانتقال من حفظ السلام إلى إعادة الإعمار والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل. ومن ثمّ، نرى أنه بدءاً

من المراحل المبكرة للعملية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإصلاح قطاع الأمن وينبغي أن يشمل ذلك نظاما قضائيا انتقاليا يعزز سيادة القانون ويعزز حماية حقوق الإنسان ونزع السلاح وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم.

ونرحب بحقيقة أن ولايات بعض بعثات حفظ السلام تتضمن أصلا إصلاح قطاع الأمن وتشدد على الدور المتعاظم للعنصر المدني فيها. وفضلا عن ذلك، هناك ثلاث بعثات توجد فيها أصلا وحدات للدعم لمعالجة هذه المسألة: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذه الأسباب، يرى وفد بلدي أنه من الضروري وضع آليات لتنسيق إصلاح قطاع الأمن ضمن الكيانات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة في المقر العام والميدان، في إطار عمليات حفظ السلام وحالات ما بعد الصراع. ويود وفد بلدي أن يشدد بصورة خاصة على ضرورة تعزيز قدرات لجنة بناء السلام في هذا المجال.

وترى المكسيك أنه ينبغي للدول الأعضاء والمنظمة تركيز الجهود والموارد على دعم الهياكل الحالية لعمليات بناء السلام التي مازالت حديثة. وتعرب المكسيك عن تقديرها للعمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام وهيئاتها القطرية المحددة في هذا المجال، التي ثبت أنها منتديات شاملة للنقاش والاتفاقات الفعالة بشأن وضع استراتيجيات متكاملة للتصدي للتحديات الهائلة التي تواجهها البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

ورغم أن المكسيك ليست عضوا في اللجنة التنظيمية، قررت حكومتي المشاركة في الفريق القطري الخاص بغينيا - بيساو، وذلك للإسهام في الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لتحقيق الاستقرار والاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة في هذا البلد. والمكسيك على استعداد لتشاطر خبرتها في مجالات مكافحة الاتجار بالمخدرات والتنمية الاجتماعية والعمليات الانتخابية وبناء المؤسسات وتعزيز ثقافة السلام والتثقيف المدني، وهي مسائل أساسية في البلدان الخارجة من الصراع.

وفي السياق ذاته، ساهمت المكسيك، في عام ٢٠٠٧، في صندوق بناء السلام، وهي بذلك تؤكد من جديد التزامها إزاء مؤسسات الأمم المتحدة المسؤولة عن النهوض بعمليات بناء السلام وتعزيزها. ونشجع لجنة بناء السلام على الاستمرار في التقدم ونؤكد لها دعم حكومة المكسيك الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى تشديده على إصلاح قطاع الأمن واشتراك بلده في ذلك.

ويسرني أن أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد موريير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط بشأن موضوع بناء السلام تعتبرها سويسرا هامة.

أولا، نحن نتفق مع التحليل القائل بأن التفكير الاستراتيجي على أعلى مستوى يفيد في تمويل أنشطة الإنعاش المبكرة وأنه ينبغي التعامل معه في إطار هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ككل. فتجارب السنوات الماضية تظهر بوضوح وجود فجوات كبيرة بين الوعود والسداد الفعلي للأموال؛ وأن معايير التوزيع غير كافية؛ وأن هناك العديد من الصناديق ما زالت إداراتها مبعثرة. ولذا فالهدف واضح. لا بد أن تكون لدينا هيئات مالية أكثر اتساقا تتمكن من الاستجابة لمعايير التوزيع الإنسانية، وهذا يعني أن تكون مرنة وسريعة وواقعية فيما يتعلق بالأخطار. وفي الوقت نفسه،

ينبغي لهذه الصناديق أن تكون قادرة على التنبؤ وتوفير المبالغ الضرورية لأموال التنمية.

ثانيا، إن الأدوار التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية وقيادة البعثة في الميدان حاسمة. فتعقيدات المهام والولايات تتطلب أن تكون لدى الممثلين الخاصين للأمين العام وأفرقتهم ثروة معرفية ومهارات فنية وقدرات قيادية. ويمكننا النظر في إيجاد مجموعة رباعية نموذجية ممتازة للبعثات المعقدة، تتكون من الممثل الخاص للأمين العام ونوابه للقيام بدور المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، والشؤون المدنية والعمليات العسكرية.

وفضلا عن ذلك، إنه من مصلحة الدول الأعضاء ألاّ يقوم مجلس الأمن بإنشاء هيئات مؤسسية موازية وأن يستوثق من أن تسلسل القيادة واتخاذ القرارات محدد بشكل واضح دائما.

ثالثا، يقوم الموظفون المدنيون بدور حيوي ومتزايد الأهمية في جهود الإنعاش المبكرة ضمن بعثات الأمم المتحدة. وسوف يستمر بلدي في تقديم الخبرة إلى الأمم المتحدة في العديد من المجالات، وذلك بتوفير التدريب وإعارة الخبراء في الميدان. فعلى المستوى الوطني، هناك العديد من مجموعات الخبراء المدنيين في بناء السلام في مختلف المجالات. ومع ذلك، ما زال هناك نقص في الصكوك ذات الصلة في داخل الأمانة العامة، ومن شأن ذلك أن يمنع نشر هؤلاء الخبراء بصورة منهجية ومتسقة.

ولذا، على الأمين العام تعزيز قدرات المنظومة وتحقيق التعاون الأمثل فيما بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والهيئات الوطنية القائمة. وفضلا عن ذلك، تشكل القوائم المعدّة في إطار منظومة الأمم المتحدة في مختلف مجالات الاختصاص موارد هامة يمكن استغلالها على نحو أكثر انتظاما وبالتالي يمكن تحسين إجراءات الاختيار.

إن مواصلة الجهود المتضافرة التي تهدف إلى تعزيز نوعية الدعم الدولي في مجال جهود الإنعاش المبكرة وبناء السلام ضرورية وتستحق الترحيب. وآمل أن يستمر هذا النقاش في جميع المحافل المناسبة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل سويسرا على بيانه الذي ينطوي على تفكير عميق.

أعطي الكلمة لممثل البرازيل.

السيد تاراغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على مبادرتها بعقد هذه المناقشة بشأن التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان الخارجة من صراعات.

لقد أسهمت منظومة الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في البلدان الخارجة من صراعات. والاستجابة الدولية لحالات ما بعد انتهاء الصراع آخذة في التطور. ومواصلة تحسينها مهمتنا جميعا. ونتفق مع التحليل القائل بأن من الأمور الرئيسية في هذا الصدد تحسين الاتساق فيما بين الجهات الفاعلة على أرض الواقع، مع أداء منظومة الأمم المتحدة لدور قيادي قوي، وفي وجود آلية مرنة وسريعة لتعبئة الموارد في الفترة التالية للصراعات مباشرة.

وتكرار نشوب الصراع هو من أعراض عوامل التوتر الرئيسية في البلد المعني، ولكن لا ينبغي أن ترمي جهود بناء السلام إلى التخفيف من الأعراض فحسب؛ بل من الضروري أن تتعمق إلى الأسباب الجذرية للصراعات والانخراط في حلها حلا كليا. ومن المهم أن يتزامن العمل بشأن الدعائم الثلاثة التي يستند إليها بناء السلام: تعزيز المؤسسات السياسية، وتوفير الأمن، وتعزيز إعادة الإعمار الاقتصادي. فالشروخ في أي من تلك الدعائم ستعرض أسس السلام الدائم للخطر.

وقد دعت البرازيل طويلا إلى ضرورة إدماج عنصر متعلق بالتنمية في عمليات حفظ السلام. وينبغي أن يُنظر إلى الطريق من حفظ السلام إلى بنائه باعتباره سلسلة مستمرة ولا بد من نشر بذور السلام طويل الأجل على امتدادها جنبا إلى جنب مع توفير عائدات السلام للسكان على نحو سريع وملموس.

وتعزز تجربتنا في عمليات حفظ السلام في هايتي وتيمور – ليشتي، وفي تنسيق جهود بناء السلام في غينيا – بيساو في الآونة الأخيرة، اعتقادنا بصحة هذا النهج المتكامل. ففي حالة هايتي، نرى مدى فائدة المشاريع ذات التأثير السريع على عملية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وعلى تغيير طريقة السكان في التفكير. وتؤيد البرازيل بقوة إحداث زيادة كبيرة في الموارد المخصصة بالميزانية لمشاريع من هذا القبيل. وفي الوقت ذاته، يتحتم تكثيف الجهود المبذولة لدعم الحكومة في تنفيذ البرامج التي يمكن أن تخلق الوظائف وأن تدر الدخل. وهذا أصدق الطرق إلى إعادة تنشيط الاقتصاد، الذي بدوره سيزود جهاز الدولة بالقدرات الضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

وتؤيد البرازيل المقترحات الرامية إلى إيجاد منفذ طارئ بالميزانية للتعامل مع التطورات غير المنظورة في البلدان الخارجة من صراعات. فلا ينبغي أن نسمح للأحداث غير المتوقعة، كالزيادة التي طرأت مؤخرا على أسعار الأغذية والوقود، بأن تقوض السلام والاستقرار.

ونحن نتبع في تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام نهجا ذا شقين يرمي إلى الجمع بين التدابير ذات الأثر القصير الأمد وبين التقييم الاستراتيجي للأولويات الرئيسية لتوطيد دعائم السلام في البلد المذكور.

ومن السمات المشتركة بين البلدان الخارجة من صراعات هشاشة مؤسسات الدولة، مما يحد من قدرتها على إدارة السياسات العامة بشكل فعال. ويبدو أن ثمة حلقة مفرغة يهيئ فيها غياب الاستجابة لأبسط احتياجات السكان الأوضاع لزعزعة الاستقرار السياسي، الذي يزيد بدوره الدولة المعنية الهشة بالفعل ضعفا على ضعف.

ولجنة بناء السلام، وهي تقع في صميم الهيكل الدولي لبناء السلام، مهيأة بشكل خاص للمساعدة في تحويل هذه الحلقة المفرغة إلى حلقة طيبة من الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي. وبالرغم من أن لجنة بناء السلام لا تزال هيئة حديثة نسبيا في منظومة الأمم المتحدة، فقد ثبت في البلدان الثلاثة قيد النظر أنها تضيف قيمة. فقد كانت فعالة في مساعدة الحكومات المحلية على تكوين القدرات الضرورية لشق طريقها الخاص إلى الانتعاش والاستقرار، تمشيا مع مبدأ الملكية الوطنية لزمام الأمور.

وقد كانت اللجنة أيضا، بتنفيذها لولايتها المتعددة الأوجه واعتمادها على وضع استراتيجيات متكاملة، مفيدة في توجيه الموارد وحشد جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية للاشتراك في العمل المتضافر. وهي تشجع على مزيد من التنسيق فيما بين الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة. ويساعد التركيز على البلدان المدرجة في جدول أعمالها على تعزيز تواجد الأمم المتحدة الميداني.

ويؤدي صندوق بناء السلام أيضا دورا بالغ الأهمية في توفير الأموال الحفازة على العمل في المجالات التي تحددها اللجنة. وبذلك يقود الصندوق من خلال القدوة ويشجع المانحين الآخرين على الاستثمار في المجالات الرئيسية ذات الأولوية لتوطيد السلام. والجهود الجارية لتعزيز العلاقة بين الصندوق واللجنة هي جهود طيبة للغاية وجديرة بمزيد من التعزيز.

ويحدونا الأمل في أن تتمكن لجنة بناء السلام من الاستمرار في النمو والتطور بمرور الوقت، وأن تضيف بلدانا

جديدة إلى جدول أعمالها، وأن تواصل توطيد مركزها الفريد باعتبارها هيئة هامة للتعامل مع التحديات المعقدة التي تواجهها البلدان الخارجة من صراعات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جامايكا.

السيد وولف (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب في البداية عن تقديري للمملكة المتحدة لمبادرتها الجيدة التوقيت للغاية بعقد هذه المناقشة البالغة الأهمية عن بناء السلام بعد انتهاء الصراعات.

ويشرفني ويسرني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد عملت لجنة بناء السلام بجد خلال فترة وجودها الزمنية القصيرة نسبيا على تنفيذ ولايتها في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، والعمل تحديدا على إعادة تأهيلها وانتعاشها وإعادة إعمارها تحقيقا لهدف واضح هو إيجاد الأساس اللازم للتنمية المستدامة، على النحو المنصوص عليه في القرارين المؤسِّسين لها: قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

وتتمثل السمة الكامنة وراء اشتراك لجنة بناء السلام المستمر مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها في تعزيز قدرة الدولة بكفالة إمساكها بناصية عملية بناء السلام على الصعيد الوطني من خلال إدراج قطاع عريض من الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية صنع القرار، ولا سيما من حيث ارتباطها بتحديد الأولويات والتوصية باستراتيجيات لأغراض بناء السلام بعد انتهاء الصراعات.

وينصبّ تركيزنا بعد عامين تقريبا من وجود اللجنة على زيادة تعزيز فعاليتها وقدراتها للوفاء بولايتها على نحو أفضل بصفتها الجهة الفاعلة الرائدة في توطيد السلام، كما ينصبّ على ضمان قدرة الشبكة الواسعة من الجهات الفاعلة المشتركة على العمل بفعالية وكفاءة واتساق في توليها المشروع لزمام الأمور على الصعيد الوطني، وفي إنشاء وتعزيز القدرات حيثما تدعو الضرورة، مع استمرار الاهتمام الدولي بالبلدان المدرجة في جدول أعمالها.

وفي هذا الصدد، تشدد حركة بلدان عدم الانحياز على الدور المحوري للجنة بناء السلام بوصفها الآلية المؤسسية المكرسة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من الصراع وصولا إلى الانتعاش والأمن والتنمية المستدامة من خلال الأخذ بنهج متكامل إزاء بناء السلام والمصالحة في أعقاب انتهاء الصراعات.

ويكشف التمحيص الدقيق للورقة المفاهيمية المقدمة كأساس لهذه المناقشات عن بعض قضايا جوهرية، أهمها القضايا التالية: ما الذي تتضمنه هذه القدرات المدنية؟ كيف تختلف هذه القدرات عن القدرات الدولية الموجودة بالفعل، وخاصة العلاقة بين هذه القدرات والقدرات الوطنية، التي يجب أن يظل تحسينها هو الهدف المحوري لجميع جهود توطيد السلام؟ كذلك، هل تأتي الاستعانة بهذه القدرات على حساب عناصر أخرى من جدول أعمال التنمية؟ ومتابعة لهذا الأمر، تأمل الحركة بأن تشهد المزيد من المناقشات المفصلة والشاملة والواسعة النطاق بشأن كيفية تنظيم تلك القدرات المدنية وتمويلها ونشرها وبشأن طابع الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ذلك الصدد ومداه.

وإضافة إلى ذلك، نرى أن الورقة المفاهيمية تستند إلى وثيقة مماثلة، قيد المناقشة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بشأن تعزيز قدرات الانتشار السريع. وفي ذلك الصدد، ترى حركة عدم الانحياز أنه سيكون جديرا بالتقدير التوضيح في ما يتعلق بطابع العلاقة بين الوثيقتين.

وما زالت حركة عدم الانحياز ترى أن الدور القيادي والتنسيقي للجنة بناء السلام يشكل عناصر بالغة الأهمية لهيكل بناء السلام ورأس الرمح في اتخاذ نهج منسق ومتسق ومتكامل نحو بناء السلام بعد انتهاء النزاع والمصالحة، على النحو الذي تدعمه قرارات تأسيس اللجنة. بل إن الدور الريادي للجنة في حالات بعد انتهاء النزاع آخذ في أن يصبح أكثر أهمية، وخاصة إزاء خلفية الحالة الصعبة التي تواجهها البلدان الخارجة من النزاع، بما في ذلك التحديات الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية الحرجة مثل ارتفاع مستوى عبء الدين والقيود المالية الحادة، التي تتطلب توفير الموارد المتوسطة والطويلة الأجل بغية تعزيز أسس توفير الأمن والاستقرار في البلدان الخارجة من النزاع.

إن المسائل التي تطرحها الورقة المفاهيمية – الدور القيادي في الميدان، وضرورة توافر قدرات انتشار سريع مدنية ومؤهلة، وتمويل أسرع وأكثر مرونة – تنظر فيها بالفعل لجنة بناء السلام، وخاصة في التشكيلات المخصصة لكل بلد محدد، وبالتالي ينبغي أن يستمر كونها مواضيع للمناقشة والتحليل، وفقا لولايات اللجنة. ولذلك ينبغي أن تقدم لجنة بناء السلام المشورة والتوصيات بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل المفاهيمية.

وفضلا عن ذلك، وإضافة إلى المناقشات التي تعقد في إطار لجنة بناء السلام، ترى حركة عدم الانحياز أن المشاورات بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المطروحة في الورقة يمكن أن تخرج بطريقة متكاملة وكلية نتائج عملية ويمكن العمل بها وتوصيات واقعية. ونظرا للدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، ترى الحركة أن الأمر المناسب – والضروري فعلا – هو السعي لتلقي أي مشورة مطلوبة للنظر في هذه المسائل من لجنة بناء السلام.

وما زالت الحركة مقتنعة بأن المنتدى الملائم لتناول المسائل المتصلة ببناء السلام في حالات بعد انتهاء النزاع هو لجنة بناء السلام. وفي ذلك الصدد، ومراعاة للمصلحة المماثلة للهيئات الرئيسية للأمم المتحدة في النجاح الطويل الأجل للجنة وقابليتها للبقاء، فإن الجهود القوية لاتخاذ تدابير إضافية ولكنها مرنة لترسيخ السلام في مجتمعات بعد انتهاء النزاع ينبغي أن تقوم على أساس الاستخدام الكامل لقدرات لجنة بناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): اشكر ممثل جامايكا على ذلك البيان الهام للغاية، الذي تضمن عددا من المجالات الهامة للمتابعة. ونوافق على التركيز على إشراك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام في معالجة هذه المسائل.

وأود مجرد أن أؤكد للوفود على أنه لا توجد أي نية، في الورقة المفاهيمية أو خارجها، للانحراف أو الحيدة من التمويل من أجل التنمية. والأمر المقترح سيكون إضافة إلى التدابير القائمة، بغية المساعدة على معالجة بعض المسائل التي طرحها الممثل بشأن حالات بعد انتهاء النزاع.

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ المملكة المتحدة على توليها رسالة مجلس الأمن للشهر الحالي وأن أهنئ وفد جنوب أفريقيا على رئاسته الممتازة للمجلس الشهر الماضي.

سيدتي الرئيسة، نرحب بهذه المناقشة المفتوحة التي ابتدرتها حكومتكم بشأن موضوع هام. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن بناء السلام بعد انتهاء النزاع أمر بالغ الأهمية لترسيخ السلام والتنمية المستدامة في البلدان التي تمزقها الحروب. وبالترافق مع منع نشوب النزاع وحفظ السلام،

لا بد أن يكون بناء السلام جزءا من استجابة شاملة للأزمات المعقدة. ومع أن ذلك المفهوم معترف به اعترافا جيدا، فإن التحدي يتمثل في تشغيله الكامل في جهود تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع، وكفالة التماسك والتلاحم بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام من البداية ذاتها لمشاركة الأمم المتحدة، وبالتالي كفالة انتقال سلس من حفظ السلام إلى أوضاع السلام الذاتي البقاء والتنمية.

وبغية كفالة ذلك التلاحم وبناء السلام الفعال، اعترف مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بضرورة إنشاء آلية مؤسسية مكرسة. وأدى ذلك إلى إنشاء لجنة بناء السلام. وبالترافق مع مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، تشكل اللجنة الآن الآلية المحورية لأنشطة بناء السلام. وتم إيجاد الهيكل والتشكيل الفريدين للجنة الجمع بين ”جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن استراتيجيات متكاملة لبناء السلام وتحقيق الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع“ (القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، الفقرة ٢ (أ)).

وفي الواقع فإن عدة مسائل مبرزة في الورقة المفاهيمية التي قدمها الرئيس لهذه المناقشة (S/2008/291، المرفق) – على سبيل المثال، ضرورة معالجة الفجوات الحرجة في بناء السلام – شكلت الأساس المنطقي لإنشاء لجنة بناء السلام وهي فعلا جزء من ولاية اللجنة. وكما بينت حركة عدم الانحياز وآخرون، تناقش اللجنة بأشكالها المختلفة العديد من تلك المسائل. ونؤيد الرأي القائل إن جميع الجهود، بما في ذلك هذه المناقشة، ينبغي أن تهدف إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام وولايتها.

إن اتساق أنشطة بناء السلام وتكاملها وتوفير التمويل الحسن التوقيت والكافي والمستمر تشكل أهدافا يمكن أن تعززها اللجنة بصورة أفضل، نظرا لأن جميع أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين ممثلون في اللجنة. ومع ذلك، وبغية كفالة الاضطلاع الفعال بتلك المهمة، يلزم المجتمع الدولي أن يطور رؤية إستراتيجية مشتركة لبناء السلام.

وذلك يتطلب، أولا، المزيد من الاتفاق بين آراء الشركاء وآراء البلدان المضيفة، استنادا بالدرجة الأولى على أولويات الأخيرة وسياساتها: وتشكل الملكية والقيادة الوطنيتان الأمر الرئيسي لإنجاح بناء السلام. وثانيا، ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة أن تبدي إرادة سياسية حقيقية ومرونة بغية كفالة بناء السلام الفعال. وثالثا، وبغية ضمان اتخاذ نهج شامل، لا بد للجنة بناء السلام أن تشارك في بناء السلام من المراحل الأولى. ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم الفقرة ١٦ من قرار المجلس ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ بغية التماس المشورة من اللجنة في الحالات التي ما زالت تنتشر فيها بعثات لحفظ السلام. وتمكين الممثلين الخاصين للأمين العام من قيادة وتنسيق حفظ السلام وبناء السلام أمر مطلوب، بطبيعة الحال. ولكنه هذا ينبغي ألا يحل محل سلطة البلدان المضيفة ودورها، بل بدلا من ذلك ينبغي أن يستكملهما.

ولا شك أن هناك مطلبا للخبرة المدنية الكافية، وخاصة لدعم أنشطة سيادة القانون. وتلك القدرات تقوم الأمم المتحدة بتوفيرها بالفعل في البعثات المتكاملة. ونؤيد أيضا قدرة الشرطة الدائمة. ولكن مفهوم ”تعزيز قدرات الانتشار السريع“، بأعداد كبيرة وبوصفه هيكلا دائما أو آلية، بحاجة إلى المزيد من التوضيح في ما يتعلق بأهدافه ونطاقه، ومتطلباته الفعلية وآثاره المحتملة. وقدم الأمين العام في وقت سابق اقتراحا مشابها إلى حد ما – وذلك لإنشاء كادر مدني من ٢ ٥٠٠ فرد. وأصبح هذا الاقتراح موضع أسئلة وشواغل عديدة ومشروعة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن القدرات المدنية ذات الخبرة والمعارف ذات الصلة عادة ما تكون متاحة في البلدان المضيفة وبين سكانها في الشتات، والذين يمكن بل وينبغي تسخيرهم والاستفادة منهم. وكانت تعليقات السيد الإبراهيمي صباح اليوم مهمة جدا في هذا الصدد. وينبغي أن يكون الهدف هو التنمية الدائمة للقدرات الوطنية، وليس اتخاذ خطوات لاستبدالها. هذه استنتاجات نستنبطها من مناقشات لجنة بناء السلام المتعلقة بالبلدان المدرجة في جدول أعمالها.

إن تحديد الثغرات هو خطوة أساسية في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الناجحة. وينبغي أن يتم ذلك ليس بشكل تدريجي ولكن من خلال تشخيص موضوعي وشامل للحالة. ولقد دلت التجربة على أن الثغرة الأكبر والأكثر شؤما في استراتيجيات حفظ السلام وبناء السلام هي عدم إدراك ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وعلى وجه الخصوص، قضايا الفقر والبطالة وحتمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ظلت مهملة إلى حد كبير في الخطط والاستراتيجيات.

من المرجح لتحديات ما بعد انتهاء الصراع في عدة بلدان أن تزداد حدة بسبب الأزمة الغذائية العالمية الراهنة. ولقد ورد ذكر ذلك في مناقشة لجنة بناء السلام بشأن سيراليون أمس. ونحن ما زلنا نفتقر إلى استراتيجية تمكّن البلدان الخارجة من الصراعات من الوقوف على أقدامها لتحقيق سلام وتنمية مستدامين ذاتياً. وتبقى وعود كثيرة بتقديم المساعدات غير محققة حتى الآن. وفي كثير من الأحيان تكون فائدة وفعالية هذه المساعدات موضع شك، وهذه نقطة أثارها آخرون وأثارها السيد الإبراهيمي في هذه المناقشة.

ويبدو أن أحد الاستنتاجات هو أن أفضل طريقة لتقديم هذه المساعدات هي من خلال ميزانيات الحكومات المضيفة. ومن ناحية أخرى، ما زالت بلدان عديدة مبتلية بالصراعات المعقدة محرومة من إيرادات وأرباح مواردها الذاتية، وذلك بسبب الأنظمة التجارية غير العادلة، والإعانات الزراعية في البلدان الصناعية، وعجزها عن تصنيع موادها الخام وما إلى ذلك. وسيراليون هي مرة أخرى مثال على ذلك. لم يتم إيلاء اهتمام كاف للآليات الوطنية والدولية لوقف الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لهذه البلدان أو في الواقع لتمكين البلدان المعنية من الاستفادة الكاملة من تلك الموارد لصالح شعوبها.

لذلك فإن الإدراك الأفضل لتحديات بناء السلام ووضع استراتيجيات ملائمة هما أمران أساسيان لتحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة. وأفضل طريقة يمكن بها اتباع هذا النهج الشامل هي من خلال عملية شاملة وتُشرك الجميع. ويتوقع وفد باكستان ويأمل في سبيل تحقيق هذه الغاية أن تستفيد جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء المجلس، استفادة كاملة من إمكانيات لجنة بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): شكرا جزيلا على هذه المداخلة المفيدة وعلى إبراز أهمية القدرات الوطنية. يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل بيرو.

السيد شافيس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أثني على رئاسة المملكة المتحدة لاقتراحها تبادل وجهات النظر في المجلس بشأن بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وأود أولا أن أدلي ببعض التعليقات بشأن الملكية الوطنية لعملية بناء السلام. بالنسبة إلى بيرو، لكل صراع ديناميته الداخلية وكذلك الدولية الخاصة به. ورغم أوجه الشبه الأساسية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بعض

الصراعات إلا أن هناك خصائص عرقية أو قبلية أو دستورية أو تاريخية تدل على أنه لا توجد حالتان متطابقتان أو مجموعات متماثلة من الأطراف المعنية. لذلك، ولكي نتناول عملية ما بعد انتهاء الصراع بفعالية أكبر علينا أن نعي تلك السمات وأن لا نتبع صيغة واحدة.

يجب أن تدرك الجهات الدولية الفاعلة أن الملكية الحقيقية لعملية الانتقال وبناء السلام ستكون أكثر استدامة في إطار الأمن – الأمن السياسي والاجتماعي والقانوني والاقتصادي – إذا كانت هناك شرعية اجتماعية توفر الشمولية. من أجل ذلك، وبالإضافة إلى الانتخابات السياسية، من الضروري أن يتم التحقق من الممارسات والقواعد والمؤسسات لتبني وتنفيذ اتفاقات ولتسوية النزاعات. وسيمكّن ذلك تدريجيا من توسيع نطاق الولاية القضائية للدولة، وتأكيد السلطة الشرعية مع الحق في استخدام القوة، وتوطيد السيطرة المركزية على الأراضي مع إصلاح المؤسسات الأمنية، ووضع سياسات لتوفير الخدمات العامة، وإدارة الموارد الطبيعية، وتشجيع الاستثمار وزيادة موارد الميزانية من أجل التوصل إلى الاكتفاء الذاتي. وقبل كل شيء، يجب أن تحترم هذه العملية سيادة القانون وأن تحمي حقوق الإنسان باعتبار هذين الأمرين التزامين أساسيين.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، يجب بالضرورة من البداية توجيهه نحو تعزيز النظام السياسي، ونظام حل الصراعات، وتدريب الموظفين المدنيين المهنيين. وفي الوقت نفسه، يجب أن نؤكد أن المشاريع السريعة الأثر هي ذات أهمية لنشر وعي أكبر وكسب دعم السكان المحليين. ومشاركة المؤسسات المالية الدولية والمشاريع التجارية المحلية والدولية هي أمور ضرورية لنجاح هذه العملية.

كل هذا يعني التزاما متوسط وطويل الأجل، الأمر الذي يعني أن مشاركة المجتمع الدولي، بموافقة الدولة المعنية، يمكن أن تحدث على مدى عدة سنوات في الكثير من المجالات ذات الأولوية وبعمق كبير في بعض الحالات. وكل ذلك يتطلب رؤية استراتيجية لعملية بناء السلام، وخاصة لأن هذه العمليات ليست أبدا عمليات تقليدية – فقد تكون تراجعية، أو قد تكون هناك ظروف جديدة تؤثر على الشرعية أو هناك تقدم محرز في بناء السلام. ولذلك يتطلب هذا إقامة ارتباط استراتيجي بين القوى السياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية في الدولة التي يتم توطيدها والجهات الدولية الفاعلة ذات الصلة.

في مجتمع يعيد بناء نفسه، يجب أن يكون واضحا أن المساعدة الدولية التي يتلقاها تهدف إلى تعزيز ممارسة سيادته، وذلك مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب بالمثل أن يكون واضحا أن هناك حدا زمنيا لتقديم المعونة وأنه يجب أن تتبع برنامجا ذا أهداف واضحة لقياس التقدم المحرز والجدوى.

وللذين يتعاونون، يجب أن تحترم هذه الرابطة الاستراتيجية الخصائص السياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية ويجب أن تقوم على التزام طويل الأجل وعلى أساس مؤشرات الإنجاز. وفي حالة الهيئات الإقليمية أو الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يتطلب هذا الالتزام الطويل الأجل دمج الإجراءات وبذل جهد إضافي من أجل التنسيق. وقد يكون من الضروري للمنظمات الإقليمية أو الأمم المتحدة أن تتولى قيادة الجهود الدولية لبناء السلام من أجل ضمان الشرعية والشفافية والتنسيق والمتابعة الصحيحة لعملية إعادة البناء.

ولذلك يجب منح هذه المنظمات قدرة كبيرة على التحليل والتقييم والتخطيط حتى تتمكن من الاستجابة للتغيرات المفاجئة في الحالة على أرض الواقع والتي قد تهدد عملية بناء السلام. وبالمثل، يجب أن تكون هناك قدرة على

إدراك التغيرات التي تنجم عن أعمال الحكومة والجهات الدولية الفاعلة على أرض الواقع حتى يتم تعديل السياسات وربما الأهداف المتفق عليها. ونحن نعتقد أن الأمين العام يمكنه أن يسهم في ذلك بتقديم وصف للحالة الراهنة ومقترحات بشأن تعزيز عمل المنظمة وأجهزتها وصناديقها وبرامجها لاتخاذ مزيد من الإجراءات المتضافرة.

ويود وفد بلادي أن يسلط الضوء على عمل لجنة بناء السلام، وأن يكرر دعمه لهذا العمل، وهو يأمل في أن تواصل اللجنة إسهامها في بناء السلام في غينيا – بيساو وسيراليون وبوروندي والدول الأخرى التي تطلب منها المساعدة. وسنواصل الدعم البناء لقيادة الأمم المتحدة واللجنة في تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): شكرا جزيلا على هذا البيان المفيد. يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أغتنم هذه الفرصة لأشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن أعمق تعازينا لضحايا الإعصار الذي اجتاح ميانمار والزلزال الذي ضرب الصين.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لرئاسة المملكة المتحدة على تنظيم المناقشة المفتوحة الهامة لمجلس الأمن اليوم، في الوقت المناسب، للنظر في التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار في البلدان الخارجة من الصراع في مرحلة الإنعاش وإحلال السلام المستدام. كما أننا ممتنون على الورقة المفاهيمية (S/2008/291، المرفق)، التي تمثل بكل تأكيد وثيقة شاملة تجسد الحقائق المتعلقة بمعالجة الحالات في البلدان الخارجة من الصراع. وأنا على يقين من أن نتيجة هذه المناقشة ستعود بمنافع جمة على الدول التي تمر بعملية تحقيق الاستقرار وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، فضلا عن الأمم المتحدة.

وأفغانستان باعتبارها بلدا خارجا من أكثر من عقدين من الصراع المسلح، تدرك جيدا التحديات المرتبطة بجهود تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع. فقبل سبعة أعوام تقريبا، وبعد هزيمة حركة الطالبان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، مهد اتفاق بون السبيل للانتقال السياسي في أفغانستان. واتضح منذ البداية أن تحقيق الاستقرار في أفغانستان في مرحلة ما بعد الطالبان لن يكون مهمة سهلة ولن يشكل انتقالا سلسا. فنتيجة للحروب الطويلة والاحتلالات الأجنبية، أصبحت أفغانستان دولة فاشلة ومجتمعا منهارا. وقد عبر السيد الإبراهيمي بكل بلاغة اليوم عن واقع الحالة.

وقبل سبعة أعوام تقريبا، كانت أفغانستان، في واقع الأمر، موقعا جغرافيا دون دولة، ومسرحا لحروب بين الفصائل فرضها الغزاة والدخلاء، وملاذا آمنا للإرهاب الدولي والتطرف، وأرضا كان فيها الناس يعيشون في خوف دائم من اللصوص وقطاع الطرق، وبلداً حُرِم مواطنوه من جميع حقوقهم. وعلاوة على ذلك، لم يكن بوسع الإناث، اللائي يشكلن نصف عدد سكانها، الالتحاق بالمدارس، أو العمل، أو حتى الحصول على أبسط الرعاية الطبية.

وأدى انهيار الدولة إلى انعدام الأمن في جميع أرجاء البلد. وغادر الملايين البلد أو أصبحوا مشردين داخليا، وقُوِّضت الثقة الاجتماعية. ولجأ الناس إلى الأشكال التقليدية للتضامن مثل التحالفات القبلية والعرقية، مما أدى إلى مزيد من التفكك الاجتماعي. وفي بلد كانت الزراعة فيه هي المحرك الأساسي للاقتصاد، أصبحت المخدرات غير المشروعة المصدر الرئيسي للدخل. وصارت الأرض تؤجج الحرب بدلا من توفير الغذاء للشعب.

ومنذ إبرام اتفاق بون، قطعنا، بفضل التعاون مع المجتمع الدولي، شوطا طويلا في التغلب على التحديات

الجسام المتمثلة في بناء أساس نظام سياسي جديد يهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. واعتمدنا دستورا جديدا، وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، أجرينا انتخابات ديمقراطية رئاسية وبرلمانية حظيت بدعم الأغلبية الساحقة من شعب أفغانستان.

ولضمان الأمن والانتعاش والتنمية، شرعنا في إصلاح قطاع الأمن، الذي يشكل محور عملية بناء السلام في البلد بأسرها. وبفضل دعم شركائنا الدوليين، أصبحت قوات الأمن لدينا أكثر قوة وفعالية. إذ بلغ قوام جيشنا الوطني الآن مستوى ٠٠٠ ٧٦ من الجنود، واضطلع بدور أكبر في مكافحة الإرهابيين الذين يسعون إلى زعزعة استقرار أفغانستان والمنطقة.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، بعد انقضاء خمس سنوات على إبرام اتفاق بون، عقدت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي اجتماعا في لندن لوضع خارطة طريق جديدة من أجل تعزيز إنجازاتنا وزيادة تمكين أفغانستان بغية تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

وعلى الرغم من كل هذه المكاسب الملحوظة، ما زلنا نواجه تحديات تشكل تهديدا لاستقرارنا في الأجل الطويل. وهناك ما لا يقل عن أربعة تحديات كبرى للسلام والاستقرار في أفغانستان – الإرهاب، والمخدرات، وضعف الحكم، والفقر. وتلك التحديات مترابطة وتشكل جزءا لا يتجزأ من التهديد المشار إليه. وفي مواجهة تلك التحديات، نعي أن الجهود الفعالة لتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع تتطلب وضع استراتيجية شاملة ومتعددة الجوانب، تشمل العناصر الأساسية المتمثلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية. ويقتضي هذا النهج مشاركة المجتمع الدولي في العملية على نحو استباقي ومستدام.

ومنذ انطلاق عملية بون في أفغانستان، اضطلعت الأمم المتحدة بدور مركزي في جمع أعضاء المجتمع الدولي من أجل مساعدة أفغانستان على الانتقال إلى السلام والاستقرار والديمقراطية. وخلال العام الماضي، أعطي زخم جديد للعملية بغية تنشيط دور الأمم المتحدة في أفغانستان. وشكل تعيين السيد كاي عيد، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، خطوة هامة وجديرة بالثناء.

واليوم، لدينا توافق آراء واسع بشأن ضرورة تركيز الأمم المتحدة على دورها باعتبارها منسقا رئيسيا، لا بد منه لتنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار. ويرهن نجاح الأمم المتحدة في الوفاء بولايتها بجهود جميع الأطراف الفاعلة على الصعيد الدولي بما في ذلك مجتمع المانحين، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، وبلدان المنطقة، والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية الدولية لدعم أفغانستان، حكومة وشعبا، في كفاحها من أجل إحلال السلام، وتحقيق الاستقرار وإحراز التقدم. والعناصر الأساسية لنجاح الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها تشمل تعاون جميع الأطراف بصورة كاملة ومنسقة، فضلا عن الولاية، والموارد، والقدر الكافي من الموظفين في الميدان. وقد شدد السيد الإبراهيمي على ذلك الأمر أيضا.

ويتمثل دور الأمم المتحدة في أفغانستان، على غرار ما قامت به في حالات أخرى متعلقة بمرحلة ما بعد الصراع، في تيسير جهود تحقيق الاستقرار، بما في ذلك دعم بناء المؤسسات، وإقامة جسر بين المجتمع الدولي والحكومة والشعب.

وبينما يشكل بناء السلام جهدا جماعيا في البلدان الخارجة من الصراع، تُمثّل الملكية الوطنية للعملية المبدأ

الأساسي. وبالنظر إلى الدور الفعال الذي يضطلع به المجتمع الدولي، لا بد من بذل المزيد من الجهد لإنشاء مؤسسات وطنية قادرة وعملية. ولتحقيق تلك الغاية، ينبغي أن نقوم ببناء القدرة الوطنية على التصدي بنجاح للتحديات التي نواجهها خلال تثبيت الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع. وكما تثبت التجربة، إن بناء الدولة على نحو فعال يشبه شبكة العنكبوت، بحيث أنه يتم على أكمل وجه عندما تقوم العناكب أنفسها ببناء الشبكة.

وكما تعلمنا من تجاربنا، يرتبط نجاح المجتمع الدولي والحكومة الوطنية في عملية الانتعاش من الصراع ارتباطا وثيقا بالاستخدام الفعال للموارد والمعونة. ومن الأهمية بمكان أن تكون المعونة قائمة على الاحتياجات، لا على العرض. وينبغي أن تُجسّدّ استراتيجية التنسيق مبدأي فعالية المعونة وإيصالها بصورة ناجحة، اللذين يهدفان إلى تحسين حالة البلد وأحوال الشعب.

وفي أفغانستان، سيواصل أعداء السلام والاستقرار محاولاتهم لتعطيل ما تتخذه الحكومة والشعب وشركاؤنا الدوليون من جهود لبناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة وديمقراطية. غير أننا على اقتناع بأن تلك الأعمال لن تنجح في التأثير على هدفنا في الأجل الطويل المتمثل في بناء أفغانستان جديدة. وفي هذا الكفاح، ما نحتاجه هو مواصلة التزام المجتمع الدولي، والوقت، والموارد.

وأنا على اقتناع بأن هذه المناقشة ستساعد المجتمع الدولي على تكثيف جهوده أكثر من أي وقت مضى للتصدي لتحديات تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع فضلا عن تحسين الدور التنسيقي للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أفغانستان على بيانه وعلى تشاطره معنا الدروس من أفغانستان. ويسعدني أن أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد مجددا على أسفنا العميق وتعازينا القلبية لفقدان عدد كبير من الأرواح في أعقاب الكوارث الطبيعية التي وقعت في جمهورية الصين الشعبية وميانمار. ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل والتام. كما أود أن انضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإشادة بالمملكة المتحدة على تنظيم جلسة اليوم بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلت به سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أبدي بضع ملاحظات بشأن النهج الذي تتبعه تركيا إزاء الموضوع.

لقد كانت تركيا على الدوام مؤيدا قويا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى بناء السلام. وفي ذلك الصدد، رحبنا بإنشاء لجنة بناء السلام، التي نرى أنها تسد بصورة فعالة فجوة مؤسسية في منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالإدارة بعد انتهاء الصراعات. والانجازات التي حققتها لجنة بناء السلام في بوروندي وسيراليون وغينيا – بيساو حتى الآن مشجعة. ونعتقد أنه ينبغي تعزيز قدرة لجنة بناء السلام ودورها الطويل الأمد لتمكينها من إدراج المزيد من حالات ما بعد انتهاء الصراع في جدول أعمالها.

لكن ذلك لن يحل الدول المعنية، بأي حال من الأحوال، من مسؤولياتها عن العمل لبناء السلام في بلدانها. فملكية بناء السلام تعود أولا وقبل كل شيء إلى البلد المعني نفسه.

وبيّنت التجربة أن الانتصار في الحرب أسهل بكثير من تحقيق السلام. فهناك خط رفيع وحساس يفصل بين حفظ السلام وبناء السلام، وبين بناء السلام والانتكاس المحتمل. فالإخفاق واقع لا محالة إن لم يدعم السلام منذ اليوم الأول. والعودة إلى أتون الصراعات تمثل خطرا أعظم. ولا يمكن تحقيق نتائج ملموسة إلا إذا عولجت الاعتبارات

والاحتياجات الأمنية في مرحلة مبكرة جدا من حالات ما بعد انتهاء الصراع. ويمكن أن يؤدي عدم بناء المؤسسات الأمنية الوطنية إلى فشل عملية بناء السلام. وقد رأينا ذلك يحدث في عدد من البلدان في فترة ما بعد انتهاء الصراع.

وبطبيعة الحال، فإن بناء السلام لا يقتصر على الجانب الأمني فحسب. فإحراز التقدم المتزامن في جميع أبعاد بناء السلام ضرورة مطلقة. والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وبناء القدرات في جميع القطاعات كلها جزء لا يتجزأ من العملية. ولذلك، لا بد للمرء أن ينظر فيها جميعها معا. ومن المهم جدا أن تعمل الشبكة الواسعة من الجهات الفاعلة باتساق وبصورة فعالة. ويمكن لكل بلد أن يحاول الإسهام في العملية حسب موارده وخبراته. وتلك هي الكيفية التي نتعامل بها مع المسألة.

وتركيا، إذ تدرك ذلك الإطار الواسع، فإنها تركز حاليا على البعد الأمني لعملية بناء السلام وتولي أهمية خاصة لعنصر الشرطة المدنية في بعثات الأمم المتحدة. ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى الزيادة الكبيرة جدا في الطلب على الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في حالات ما بعد الصراع. وفي الوقت الحاضر، تأتي تركيا في المرتبة الثالثة عشرة في قائمة أكبر المساهمين بشرطة، حيث يخدم مئات الأفراد من الشرطة في ١٠ بعثات مختلفة للأمم المتحدة. ونعتزم زيادة تلك المساهمة مرة أخرى. وفي ضوء النمو المستمر في حجم وتعقيد عمليات الأمم المتحدة، نرى أننا قد ننظر في إجراء استعراض شامل لقدرات عنصر الشرطة واحتياجاته في مقر الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نرحب أيضا بإنشاء قدرة الشرطة الدائمة.

أما بخصوص مسألة التمويل السريع والمرن، فأنا أرى أن صندوق بناء السلام مثال جيد. فقد تجاوزت المساهمات الهدف المتوخى وهو ٢٥٠ مليون دولار. وذلك يدل على ثقة المجتمع الدولي واقتناعه بنجاح لجنة بناء السلام. وأسهمت تركيا بالفعل في صندوق بناء السلام دون أي قيد. وستواصل تركيا دعم تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام بكل وسيلة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تركيا على بيانه الهام وعلى تركيزه على أنشطة الشرطة. ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل سلوفاكيا.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به مندوب سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي. ونود أن نضيف بضع ملاحظات إضافية بشأن مسألة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع التي نعتبرها هامة.

اكتسبت الأمم المتحدة، خلال الستة عقود التي مضت على إنشائها، كماً هائلاً من الخبرة بفضل ما اضطلعت به من مساعٍ لحفظ السلام وبناء السلام. ومع ذلك، لم تنجح دائما في تطبيق العبر المستقاة وفي تفادي الأخطاء عند معالجة حالات الإنعاش بعد انتهاء الصراع في مختلف البلدان. ونرى أن النمو الذي لم يسبق له مثيل في بعثات الأمم المتحدة وأنشطتها في بناء السلام لن يكون مستداما إن لم نجد حلولا عملية ونضع استراتيجيات للخروج. ولن يتسنى تحقيقها إلا إذا حددت وطبقت نُهج فعالة لبناء السلام والممارسات الفضلى المؤدية إلى الإنعاش المبكر والمستدام في مرحلة ما بعد الصراع.

والقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ حددت العلاقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لا بد لنا أن نفهم أن الشيء نفسه ينطبق على الصعيد المحلي. ولا يمكن كفالة السلام والتنمية المستدامين في بلد خارج من صراع عنيف أو حرب أهلية إلا بنُهُج متوازنة ومتسقة لبناء السلام في جميع المجالات الثلاثة. كما يجب أن نفهم أنه

لا توجد حلول سريعة أو طرق مختصرة. فقد شهدنا في غالب الأحيان أن النجاح والتقدم المحرزين بداية في أحد المجالات يتلاشى لأنه لم يواكبه تقدم مشابه ونهج متسقة في المجالات الأخرى، وأن البلد قد عاد بعد ذلك إلى أتون الصراع والعنف.

ونحن نتفق مع الورقة المفاهيمية للرئيس بخصوص أن الوقت من ذهب عندما يتعلق الأمر بحالات ما بعد الصراع. فبعد إبرام اتفاقات السلام هناك فرصة ضئيلة قد تتلاشى إن لم يتم تلبية التوقعات بشأن احتياجات الناس. ولذلك السبب، يتعين أن تكون هناك آليات فعالة تتيح المجال لاستجابة سريعة وانتشار فوري، ليس لحفظة السلام فحسب، بل وللخبراء المدنيين أيضا الذين يساعدون السلطات الوطنية على وضع إستراتيجيات متكاملة لبناء السلام ترمي إلى تعزيز القدرات في جميع المجالات الهامة: الأمن، والاستجابة الإنسانية، وكفالة الاحتياجات الأساسية للسكان مع تفادي الاعتماد على المساعدات والمعونة الإنسانية؛ ووضع أسس متينة للتنمية المستدامة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان؛ وأخيرا وليس آخرا، منع الإفلات من العقاب للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

وينبغي أن ترد تلك العناصر في الولايات التي ينيطها مجلس الأمن ببعثات حفظ السلام في مرحلة مبكرة من مشاركة الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وتلك الحاجة الملحّة لتوفير قدرات مناسبة ووضع الاستراتيجيات من اليوم الأول لمشاركة المجتمع الدولي تكتسي أهمية لكفالة معالجة أولويات بناء السلام والتحديات بسرعة وبشكل كافٍ، بما في ذلك عن طريق التآزر والتكامل بين الجهود الرامية إلى بناء السلام وعمليات الإصلاح وتحديد الحلول التي تتواءم مع احتياجات بلد بعينه وظروفه. ومن المهم أن نؤكد في هذا الإطار أن الملكية الوطنية أساسية جدا دائما لاستدامة عملية بناء السلام.

ويجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها بانسجام وتكاملية. ولا بد أن يكون هناك تآزر بين أنشطة الوكالات ومختلف هيئات ووكالات الأمم المتحدة في بيئة ما بعد انتهاء الصراع. فلا مجال للتنافس بينها أو تكرار العمل غير الضروري. ونرى أن البعثات المتكاملة تمثل خطوة إلى الأمام في ذلك الاتجاه. ومع ذلك، هناك حاجة لدراسة كيفية تحسين مهامها والولايات المناطة بها حتى تحقق قدرا أكبر من الانسجام وتجسّد على نحو أفضل نهجا شاملا للانتعاش بعد انتهاء الصراع.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الإمكانات والخبرات والميزات النسبية لوكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، من الأفضل أن تتضمن هذا النهج ولا تحاول استبداله أو تكراره في هيكل ومهام البعثات المتكاملة. وفي رأينا، أن ذلك يسمح فيما بعد بانتقال أسلس من حفظ السلام إلى بناء السلام عندما تغادر البعثة البلد وتتولى الوكالات مهامها الإنمائية التقليدية. ونرى أن الأمم المتحدة هي الأنسب مكانا لتوليد الدعم والتمويل والمساعدة على المدى الطويل. وربما يمكن قبولها أيضا بوصفها طرفا محايدا لتنسيق إجراءات مختلف أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي، وتأمين نُهج مترابطة ومتسقة.

وتظهر القيمة المضافة للجنة بناء السلام في ذلك الصدد بوضوح. ونود أن نرحب بالعمل الذي قامت به اللجنة حتى الآن. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه يجب زيادة توسيع قدراتها وأدواتها ومواءمتها لكي تستطيع تلبية الاحتياجات المحددة والمتنوعة لعدد أكبر من الدول الأعضاء، وطلبات المساعدة المقدمة من تلك الدول. وفي ذلك الصدد، نعتقد أيضا أنه ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في إضافة دول جديدة إلى جدول أعمال لجنة بناء السلام.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكر بضع كلمات بشأن مسألة كانت قد نوقشت في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.5889) ولها أهمية مباشرة بالنسبة لمناقشة اليوم. وأشير هنا إلى إصلاح قطاع الأمن. يشكل إصلاح قطاع الأمن عنصرا مهما لكل عملية من عمليات تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع. ونعرب عن سرورنا بمستوى التفاهم بشأن الحاجة إلى اتباع نهج شامل على نطاق المنظومة بشأن إصلاح قطاع الأمن، الذي تم التوصل إليه في الأمم المتحدة على مدار العام الماضي. وتبين حالات مثل هايتي وتيمور – ليشتي بوضوح أنه بدون إجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن، بما في ذلك إنشاء مؤسسات أمنية وقضائية ومؤسسات إصلاحية قادرة على أداء مهامها وخاضعة للمساءلة، لا يمكن التوصل إلى حلول مستدامة. إن توصيات الأمين العام الواردة في تقريره الأخير عن إصلاح قطاع الأمن (S/2008/39)، بما في ذلك إنشاء آلية للتنسيق بين الوكالات داخل الأمانة العامة ومجموعة من الخبراء الخارجيين، تتفق تماما مع فحوى هذه المناقشة ومنطقها، ونعتقد أنه ينبغي تنفيذها بأسرع وقت ممكن.

أخيرا، فإن المناقشات المواضيعية، مثل المناقشة الحالية التي تشمل الجوانب المختلفة لبناء سلام يتسم بالكفاءة، تسهم في التوصل إلى فهم أفضل للمشكلة. هناك حاجة الآن إلى إدماج ولاية مجلس الأمن ومختلف هيئات الأمم المتحدة وإنشاء أدوات وآليات مناسبة تابعة للأمم المتحدة كيما ينعكس ذلك التفاهم بشكل عملي. وفي ذلك الصدد، نرحب بمشروع البيان الرئاسي الذي أعدته المملكة المتحدة، الذي يوجز المبادئ الأساسية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، ويدعو الأمين العام إلى توفير المشورة في غضون ١٢ شهرا لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة عن كيفية المضي قدما على أفضل وجه في هذه المسألة داخل منظومة الأمم المتحدة، في جملة أمور. ونؤيد تلك الفكرة تأييدا تاما، ونحن على استعداد للمشاركة في أي مناقشات مقبلة بشأن هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل سلوفاكيا على تسليطه الضوء مرة أخرى على إصلاح قطاع الأمن.

والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد روزينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة وعلى تعميمكم ورقة مفاهيمية حافلة بالمعلومات (S/2008/291، المرفق).

لقد مضى ما يزيد على ١١ عاما على توقيع اتفاقات غواتيمالا للسلام. وقد أُحرز تقدم ملحوظ حتى أنه بات من دواعي فخرنا أن البند الدائم الخاص بالحالة في أمريكا الوسطى لم يعد يظهر في جدول أعمال الجمعية العامة. ومع ذلك، ما زالت بعض الآثار المترتبة على الصراع مستمرة حتى يومنا هذا، ومهما كان الأمر، فإن عملية السلام في غواتيمالا تقدم بعض الدروس التي يمكن، في رأينا، أن تُثري مناقشة اليوم. وأود أن أشير بإيجاز شديد إلى أربع خصائص لعملية السلام هذه، التي تدعم بدورها أربعة استنتاجات. وهي تتناول بعض المسائل الواردة في الورقة المفاهيمية.

أولا، لقد قاد عملية السلام أصحاب المصلحة الوطنيين، ولا سيما الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي. ودعا الطرفان الأمم المتحدة ومجموعة أصدقاء العملية إلى دعم المفاوضات، وبالتالي تنفيذ اتفاق السلام. وعموما لم تنظر غواتيمالا، في أي وقت من الأوقات، في طلب تدخل جهات خارجية بوصفها عناصر تطفلية. وبدلا من ذلك، فقد حضرت بطلب صريح من الطرفين. ولا أذكر هذا إلا لأن الورقة المفاهيمية المعممة اليوم لتوجيه مناقشتنا تشدد على دور الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ولكن قبل أن تتدخل المنظمة، وربما يبدو ذلك

واضحا، فإنه لابد لأصحاب المصلحة الوطنيين أن يتحملوا المسؤولية الأساسية عن بناء السلام. ويؤكد الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في بناء القدرة المحلية.

ثانيا، لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور مهم بشكل فريد في غواتيمالا، وتغير نطاقه بمرور الوقت. وقد اعتُبرت المنظمة ميسرا موضوعيا ليس لديها جدول أعمال خاص بها. أولا، لقد أيدت المنظمة المفاوضات التي دارت بين الطرفين. ثم اضطلعت بدور في مجال التحقق فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٧، زاد دور التحقق هذا لكي يغطي جميع جوانب اتفاقات السلام. وفي عام ٢٠٠٤، غادرت بعثة الأمم المتحدة للتحقق غواتيمالا كدليل على إحراز التقدم. ومع ذلك، استمر وجود الأمم المتحدة، ويتجلى هذا الوجود الآن من خلال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

فيما خلا ولاية قصيرة لمجلس الأمن بإرسال وحدة من المراقبين العسكريين إلى غواتيمالا لمدة ثلاثة أشهر، فإن من المثير للاهتمام أيضا أن نلاحظ أن وجود الأمم المتحدة كان دائما في إطار سلطة الجمعية العامة.

ثالثا، وأثناء وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، كان للأمم المتحدة وجودان في غواتيمالا تمثلا في منصبي مدير بعثة التحقق والمنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة. وفي حين أدى هذا الوضع في بعض الأحيان إلى حدوث تداخل ودرجة معينة من التوتر، فإنه لم يعرقل وجود مستوى مقبول من الترابط في أنشطة المنظمة في غواتيمالا، بوجه عام. ويرجع ذلك إلى عاملين. فمن جهة، وضعت الحكومة أولويات ومبادئ توجيهية للإجراءات اللازمة لهذه الأنشطة، ومن جهة أخرى، بذل رئيسا البعثة جهودا واعية للعمل بأسلوب منسق. وفي ذلك الصدد، وبالرغم من أن التوصية الواردة في الورقة المفاهيمية التي أعدتها المملكة المتحدة، بشأن وضع جميع أنشطة الأمم المتحدة تحت مسؤولية شخص واحد، جديرة بالاهتمام فإن خبرتنا تشير أيضا إلى إمكانية قبول الحلول العملية البديلة بغرض تحقيق الترابط.

أخيرا، ذكرت في البداية أن بعض آثار الصراع ما زالت قائمة، وهو سبيل آخر للقول بأن مرحلة بناء السلام والمصالحة يمكن أن يطول أمدها. وينطبق هذا بشكل خاص في حالة الحاجة إلى إجراء تغيير في المواقف حتى يمكن لثقافة التسامح والحوار أن تنمو حيثما لم يكن لها وجود من قبل.

إن الورقة المفاهيمية التي أشرت إليها مرات عديدة تركز على المدى القريب، عن حق، ولكن التجربة علمتنا ضرورة المثابرة لفترة طويلة إذا أردنا لسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية أن تتجذر. ولهذا السبب، وبغية محاربة مظاهر الإفلات من العقاب التي ما زالت مستمرة في بلدي، دخلت غواتيمالا مرة أخرى في شراكة مع الأمم المتحدة في عمل إبداعي لتعزيز الملاحقة الجنائية بإنشاء اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا.

هذه بعض النقاط التي كنت أود أن أسترعي نظر هذا المجلس إليها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بونكراسين (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود، سيدتي، أن أبدأ بتقديم التهنئة لوفدكم على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر، من خلالكم، للمملكة المتحدة عن تقديرنا لمبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة التي أتت في أوانها بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وكذلك للورقة المفاهيمية التي أعدتها لهذه المناقشة.

يتطلب بناء السلام الإخلاص والالتزام الصادق من قبل كل الأطراف المعنية. والدرس القاسي الذي تعلّمناه يذكّرنا بأن العديد من الصراعات التي سُويت عن طريق المفاوضات واتفاقات السلام هي، في الحقيقة، لم تُحسم. فكثير من المناطق ترتد إلى حالة الصراع بعد أيام أو أسابيع أو شهور أو سنين قليلة. وأكثر الفئات تضررا من ذلك هم المدنيون، لا سيما النساء والأطفال الأبرياء. إنهم هم الذين يتحملون ويلات الحرب ووحشيتها، ويعيشون في خوف على حياتهم ولا يعلمون أي مستقبل، إن كان ثمة مستقبل، ينتظرهم. فالصراعات قد تخلف آثارا عميقة على الحياة، جسديا وعقليا. كما أن الارتداد من حالة السلام إلى حالة الحرب يحدث مزيدا من التدمير في آمال الناس ومعنوياتهم. لذلك، فإن هشاشة السلام أمر يتطلب منا المراقبة الحذرة، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لكسر حلقة الصراع المفرغة.

ولتأمين سلام تفاوضي دائم، ينبغي على سبيل الاستعجال تنفيذ اتفاقات السلام حفاظا على التزامات الأطراف. ومن زاوية أخرى، حين يقع الارتداد، علينا أن ننظر إلى الوراء بعناية وبعين ناقدة لنتعرف على مواضع الخطأ والأسباب التي تقف وراء نشوب الصراع من جديد وتجعل السلام لا يدوم. ربما كان السلام قد فرض إرغاما، أو ربما كان الاتفاق مجحفا، أو ربما تعرضت الأطراف إلى ضغوط للاستسلام. وبالنتيجة، لم يكن السلام حقيقيا. وبرغم النوايا الحسنة، كان السلام مفعما بالشكوك ومفتقرا إلى روح التعاون. وأهم من كل ذلك معرفة ما يجب علينا القيام به لتصحيح الخطأ والوقاية من أن يعيد التاريخ نفسه مستقبلا.

وكما ذكرت آنفا، يحتاج بناء السلام إلى إخلاص والتزام جميع الأطراف على المستويات كافة، المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وبإمكان المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، أن يؤدي دورا حيويا وداعما في بناء السلام وضمان استدامته في المناطق الخارجة من الصراع. ولا بد من التشديد هنا على ضرورة اتباع نهج متسق ومتناسق في العمليات الدولية في هذا الصدد.

وهناك عدد من هيئات منظومة الأمم المتحدة تنخرط في عمليات بناء السلام، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واليونيسيف. وكذلك يجب أن تؤخذ في الاعتبار المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

ومع كل ذلك، لا مفر من أن تؤول مسؤولية بناء السلام إلى البلد المعني إذا أُريد للعملية الاستمرار بعد انتهاء الدعم الدولي في ذلك المجال. إن القيادة الدولية على الأرض مهمة، ولكن يبقى الأهم أن يُعِد المجتمع الدولي القيادات الوطنية والقدرة المحلية ويكون بذلك قد عزز الملكية الوطنية.

وينبغي ألا ينظر إلى السلام من المنظور العسكري فحسب، بل وفي السياقات الاجتماعي – الاقتصادي والثقافي والتنموي. وعملية بناء السلام يجب أن تعزز الأمن والاستقرار والعدالة وسيادة القانون والحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، والأمن البشري وسبل كسب الرزق، في نهاية المطاف. ويرحب وفدي بالبيان الرئاسي بشأن إصلاح قطاع الأمن، الذي صدر الأسبوع الماضي تحت الرمز S/PRST/2008/14، والذي ينبه محقّا إلى أن هذا الإصلاح مكون ضروري في عملية بناء السلام. غير أنه ليس سوى واحد من مكونات عدّة.

وعملية بناء السلام يجب أن ترسي القواعد للأمن والتنمية المستدامة في آن معا. إن إصلاح قطاع الأمن يمكن أن يساعد في تحسين البنى التحتية المؤسسية في بلد مزقته

الحرب، ولكنه قد لا يحدث تغييرا مباشرا وفوريا نحو الأفضل في حياة الناس في الأجلين القريب والبعيد. ويرى وفدي أنه لا بد أن تتضمن عملية بناء السلام عناصر تنموية في مخططها. لا بد إذن من توسيع نطاق بناء السلام، وقد يكون من الأنسب مناقشة ذلك في إطار لجنة بناء السلام والجمعية العامة. وعلى كل حال، فإن إدخال مواضيع تنموية يفسح مجالا أكبر للمجتمع الدولي لتقديم المزيد من المساعدة لعملية بناء السلام المتعددة الأوجه.

ويؤكد البيان الرئاسي كذلك على أهمية الدور المنوط بلجنة بناء السلام في تأمين دعم دولي مستمر للبلدان الخارجة من الصراع. ويرى وفدي أن تلك اللجنة هي المحفل المناسب، بإشراف مجلس الأمن والجمعية العامة معا، لمناقشة مفصلة للجهود والاستراتيجيات الدولية في مجال بناء السلام.

لقد كان هناك بعض الجدل بشأن الفترة الانتقالية والفجوة بين أنشطة عمليتي حفظ السلام وبناء السلام فيما يتعلق بتواصلية السلام. وتثير الورقة المفاهيمية المقدمة من المملكة المتحدة مسألة السرعة في التمويل وبناء القدرات. ويود وفد بلدي أن يتشاطر رأيه الأولي بوجوب الإعداد المسبق لأنشطة بناء السلام من حيث الموارد البشرية والمالية. وقد يكون من الضروري في بعض الأحيان أن تبدأ أنشطة بناء السلام حتى قبل انتهاء عمليات حفظ السلام. كما يجب ضمان الانتقال السلس بين العمليتين. ووفدي، بوصفه عضوا في حركة عدم الانحياز، على علم بالمناقشة الدائرة حاليا بشأن الخط الفاصل بين حفظ السلام وبناء السلام. وقد يكون التداخل بينهما ضروريا لفترة، ولكن يتعين في تلك الحالة على الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم أن يؤديا دورا مزدوجا في كلا النشاطين.

إن تايلند، بوصفها دولة مساهمة بقوات، قد اشتركت في عمليات الأمم المتحدة والعمليات الدولية لحفظ السلام لعقود من الزمن. ويعتبر وفدي مساهمتنا هذه شرفا وفرصة للعمل جنبا إلى جنب مع حفظة السلام من الدول الأخرى المساهمة بقوات وللمساعدة على إحلال السلام في العالم. ويود وفدي أن يؤكد لمجلس الأمن أن التزامنا تجاه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ثابت لا يتزعزع. وعلاوة على ذلك، وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن القوات التايلندية تتصف لا بالشجاعة فحسب، بل أيضا بطيب المعشر والخبرة وتقديم المساهمات التنموية للسكان المحليين.

إن مفهوم ربط السلام بالأمن والتنمية ليس جديدا بالنسبة لنا. ولم يكن اهتمامنا يوما محصورا في حفظ السلام. بل أن وفدي يؤمن بأن بإمكان تايلند أن تقوم بعمل أفضل في أنشطة بناء السلام. إن بإمكاننا أن نساهم مساهمة كبيرة في أعمال لجنة بناء السلام باقتسام معارفنا وخبراتنا مع الآخرين. وانطلاقا من ذلك، قررت تايلند أن تقدم ترشيحها لعضوية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في فئة الجمعية العامة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

إن غياب الصراع المسلح لا يعني بالضرورة وجود السلام. فالسلام، شأنه شأن عملية بناء السلام، عملية طويلة في طريق المصالحة، وضمان استدامته يكون برعايته لا بالقوة. إنها مسؤولية جميع الأطراف أن تلتزم بإخلاص باتفاقات السلام التي توصلت إليها معا بالتراضي. وعلى المجتمع الدولي، عند الاقتضاء ومتى كان ذلك ممكنا، أن يقدم عونا صادقا للبلدان الخارجة من الصراع لبناء السلام في تلك البلدان والأقاليم وفي العالم بأسره.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل تايلند على مساهمته الغنية بالأفكار وعلى تسليط الضوء على مسألة التنمية المستدامة.

يسعدني أن أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا.

السيدة أغوو (نيجيريا) (تكلمت بالانكليزية): يعرب وفد نيجيريا عن تقديره العميق لمبادرتكم، سيدتي الرئيسة، ليس بعقد هذه المناقشة المفتوحة فحسب، بل أيضا بتقديمكم ورقة مفاهيمية (S/2008/291، المرفق) في الوقت المناسب، تسلط الضوء على المبادئ التي يقوم عليها بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع والتحديات التي يواجهها.

إننا نشاطركم الرأي بأن عمليات السلام مسؤولية مشتركة تعتمد على دعم وتعاون مجموعة من الأطراف الفاعلة. ونتيجة لتجربتنا في نيجيريا، وبوصفنا بلدا كرس موارد هائلة، بما في ذلك الأرواح، لعمليات حفظ السلام في كل أنحاء العالم، نعتقد أن التحدي الرئيسي هو كيفية تحويل مبادرات بناء السلام إلى فوائد ملموسة تمس حياة الناس على أبسط المستويات. ويتعلق التحدي المستمر الآخر بطريقة التنسيق وإيجاد التآزر فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة في بناء السلام من أجل تحقيق الاستجابة المتكاملة تماما بعد توقيع اتفاقات السلام. ويتطلب التغلب على تلك التحديات التنفيذ السريع للاستراتيجيات الإطارية التي توضع للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

ويقتضي بناء السلام اهتماما سياسيا مستداما، بالإضافة إلى الموارد المالية والمادية المتسمة بالمرونة. ولا يمكن أن تظهر النتائج الملموسة إلا حينما تقترن تلك الموارد بسرعة إيصالها. وقد شهدنا حالات أدى فيها الإبطاء في إيصال الأموال المتفق عليها إلى تفاقم الصعوبات في جهود الإنعاش، وأعاق، بالفعل، انتشار الموظفين الدوليين والمواد اللازمة.

ولذلك، نود التحذير من اللامبالاة السياسية والمالية، خاصة عندما يكون عامل الوقت أساسيا والحالة ملحة.

وفي هذا السياق، إذ نأخذ بالحسبان الحاجة المتزايدة إلى أموال بناء السلام، التي تثير قلقا مشروعا فيما بتعلق بإمكانية استدامتها، فإننا نحث على إنشاء آلية لرصد ومراقبة الأموال بغية متابعة التعهدات التي كثيرا ما يعلن عنها في مؤتمرات المانحين. ويؤيد وفد بلدي الدعوة إلى إنشاء صندوق لبناء السلام في الأمم المتحدة. وينبغي لهذا الصندوق، من أجل المحافظة على الكفاءة والسيولة المالية، أن يسعى، بالإضافة إلى مساهمات الحكومة الوطنية، إلى استكشاف مصادر التمويل الطوعي، مثل البنوك المتعددة الأطراف والمؤسسات الدولية والشراكات العالمية.

وفيما يتعلق بتحسين القدرة المدنية في المجالات الوظيفية الأساسية، مثل إصلاح العدالة وقطاع الأمن والخدمات الصحية والإدارة المدنية والعدالة الانتقالية، فإننا نعتقد أن برنامج كوادر المساعدة التقنية في نيجيريا يمثل نموذجا ينبغي للجنة بناء السلام أن تسعى لاعتماده بغية سد الفجوات في قدرات البلدان في مرحلة ما بعد الصراع. فمنذ إنشاء البرنامج في عام ١٩٨٧، تم نشر أكثر من ٣ ٠٠٠ فرد من المتطوعين على أساس ثنائي في ٣٨ بلدا أفريقيا وفي منطقة الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ. وفي إطار برنامج المساعدة التقنية، يجري إيفاد الأفراد من ذوي الاختصاص – الأطباء والممرضات، والقانونيين والمعلمين والمهندسين – من نيجيريا لتقديم الدعم في بناء القدرات في البلدان المتلقية، ويجري ذلك بطبيعة الحال على أساس الطلبات والاحتياجات التي تقدمها البلدان. وفي حالات ما بعد الصراع، يمكن للجنة بناء السلام، بالتشاور مع الحكومات الوطنية وغيرها من ذوي المصلحة، البناء على هذا النموذج بهدف حل المشاكل المتصلة بضعف القدرات، وخاصة لتلبية الحاجة إلى الخبراء القضائيين، وأخصائيي حقوق الإنسان والشرطة المدنية. وتلك طريقة أساسية لتأمين نشر الخبراء المناسبين على وجه السرعة.

وفي كوكبنا المتعولم هناك متطلبات أساسية لبناء السلام الفعال. ويمثل التنسيق والاتساق اثنين من المتطلبات

الأساسية. ولذلك، نحن ندعو إلى تعزيز التنسيق فيما بين الأطراف الفاعلة الدولية في بناء السلام في الميدان. وينبغي للجنة بناء السلام تعزيز العلاقات مع الشركاء الإنمائيين غير الحكوميين والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي لجهود بناء السلام في أفريقيا أن تسترشد بإطار سياسات الاتحاد الأفريقي الخاصة بإعادة البناء والتنمية وآلية حل النزاعات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تتعامل بوضوح مع بناء السلام.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية البعد الإقليمي لعملية بناء السلام بأسرها في أفريقيا. إن التهديدات التي يمثلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة وببني البشر والمخدرات، وأزمات الطاقة والديون، والتطرف الداخلي والتحديات العابرة للحدود لا يمكن تجاهلها. والصلة بين هذه التهديدات والانتكاسات إلى الصراع لا ينبغي إغفالها إطلاقا. وفي حقيقة الأمر، إن وفد بلدي يعتقد أن هذه المسائل، وبخاصة مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تشكل أخطر تهديد لبناء السلام في أفريقيا. ونيجيريا إذ تدرك هذا الواقع، ظلت تقدم الدعم المالي والمادي لتنفيذ مجموعة من مشاريع بناء السلام في المنطقة دون الإقليمية – وذلك بطبيعة الحال تحت عنوان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – ونحن نتعهد بمواصلة هذا الدعم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثلة نيجيريا على تحديد بعض المجالات الهامة التي تتطلب المتابعة، بما في ذلك الاستفادة من تجربة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونيجيريا.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد سين (الهند) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشارك الآخرين في الإعراب عن التعازي القلبية من الهند فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح التي تكبدها جاران قريبان، هما جمهورية الصين الشعبية وميانمار، نتيجة للكوارث الطبيعية. واسمحوا لي أيضا أن أسجل تقديرنا لقيادة مجلس الأمن برئاسة المملكة المتحدة لشهر أيار/مايو.

لقد أنشأنا لجنة بناء السلام بوصفها محورا للجهود الدولية لتوطيد السلام بعد انتهاء الصراعات اعترافا بسجل المجتمع الدولي غير الناصع في تأمين السلام الدائم بعد وقف الصراع بنجاح أكبر. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

سأحاول أن أتناول المسائل الواردة في ورقة المفاهيم (S/2008/291، المرفق). إن جذور بناء السلام تمتد إلى عمق ولاية مجلس الأمن بشأن حفظ السلام. ولذلك، من الأهمية بمكان تنفيذ المادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة وإشراك البلدان المساهمة بقوات في صياغة تلك الولاية. وعلى سبيل المثال، إن لدى قواتنا المسلحة برنامجا فعالا يهدف إلى كسب العقول والقلوب.

إن الملكية الوطنية أساسية في بناء السلام. فهذه ليست مجرد مسألة متعلقة بالسيادة، بل هي مسألة وظيفية. فعلى سبيل المثال، قامت ببناء المدارس والعيادات الطبية في بعض الأحيان وكالات ومنظمات غير حكومية عديدة في حالات ما بعد الصراع، ليتبين فيما بعد أنها غير قابلة للاستمرار، مما أدى إلى الثنائية وهدر الأموال. والملكية الوطنية تقلل من حدوث ذلك. وبينما تشير ورقة المفاهيم بحق إلى الحاجة إلى التنسيق العملي بشكل أفضل فيما بين الوكالات الدولية في الميدان، فإن تمكين الممثل الخاص للأمين العام ليس بالضرورة هو الحل، لا سيما عندما يكون هذا التركيز للسلطة على حساب القيادة الوطنية الفتية، وهذه غالبا ما تكون النتيجة الحتمية وإن لم تكن مقصودة. والملكية

الوطنية هي التي يجب أن تقيّم المتطلبات الأساسية والفجوات وأن تتشاطر هذا التقييم بشكل مؤسسي مع الذين لديهم القدرة على توفير سد تلك الفجوات. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعدنا على الاستجابة للمشكلة الناجمة عن عدم كفاية الموارد الدولية في المساعدة على تحقيق الاستقرار في البلدان بعد انتهاء الصراع حيث يكون كل شيء فيها ملحا.

وفيما يتعلق بتخطيط وتسيير العمليات، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، فإن لجنة بناء السلام لديها الولاية لجمع وتعبئة الأطراف الفاعلة، وخاصة تعبئة الموارد. وفوق كل شيء، فإنها تشهد على التزام المجتمع الدولي إزاء الدولة المعنية، وتمثل تحوطا فريدا من مغبة المخاطر السياسية التي تواجه رأس المال الخاص.

وينبغي أن تخضع مؤسسات بريتون وودز لجدول أعمال أمثل. فقد نصحت كمبوديا بتخفيض الخدمة المدنية فيها بنسبة ٢٠ في المائة، بعد أن كان بول بوت قد حطمها. وكان واضحا أن التخفيض لم يكن كافيا في نظرها. وهناك أربع دول في أفريقيا انهارت في الحروب الأهلية، وفي السنوات العشر الماضية ظل ما بين ٦٢ إلى ٨٣ في المائة من اقتصادها تحت رعاية برنامج لصندوق النقد الدولي. وأحيانا لا تترك شركات المناجم والتعدين شيئا يذكر للحكومات لإنفاقه على الهياكل الاجتماعية. والضغط الذي يمارسه صندوق النقد الدولي من أجل الخصخصة يجعل هذا النوع من العقود غير المتوازنة أمرا مرجّحا. وسوف يكون من المفيد للبنك الدولي أو جهاز آخر من الخبراء أن يضع نموذجا لإجراءات المزاد العلني ونموذجا للعقود.

وتشير ورقة المفاهيم باختصار إلى العوامل التي تعرقل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في البلد. ويحتاج نظام الأمم المتحدة التعاقدي إلى التنسيق وشروط الخدمة لموظفي الأمانة العامة في الميدان إلى الاتساق مع تلك الصناديق والبرامج كي يتسنى تعيين موظفين أكثر كفاءة والاحتفاظ بهم.

وتحدد ورقة المفاهيم الحاجة إلى إنشاء قدرة مدنية قابلة للنشر على وجه السرعة. ولا بد من مناقشة هذه الفكرة من خلال مفاوضات مفتوحة وشاملة وشفافة كي نتيح للغاية المنشودة المزيد من المشروعية. وتأمل الهند أن تشارك بصورة كاملة في مناقشة هذا المفهوم، الذي يبشِّر بنموذج جديد من التعاون بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية. ولدى صياغة المفهوم بصورة كاملة، سوف يساعد توظيف الذين يستطيعون نشر الكفاءات والمهارات والتكنولوجيات المناسبة، على بناء السلم إلى حد كبير.

وفي الختام، أود أن أؤكد على تأييدنا لفكرة أن تعزيز السلام فيما بعد الصراع يبقى واحدا من التحديات الخطيرة التي تواجهها الأمم المتحدة بصورة جماعية. ومع ذلك، لا نستطيع استحداث نُهج أكثر ابتكارا ومرونة لمعالجة هذا التحدي إلاّ إذا كنا مستعدين للتحرك إلى أبعد من المواقف الثابتة. إن العالم يشاهد، خارج هذه الجدران، أمما متحدة واحدة فقط، لا الأجهزة أو الدول الأعضاء المكونة لها. ولذلك لابد من أن تقوم جهودنا على نهج أكثر جماعية وشمولا، نهج يبرر الكلمة الثانية من اللقب: الأمم المتحدة.

الرئيسة: (تكلمت بالانكليزية): أشكركم، سيدي، جزيل الشكر على هذا البيان البليغ والتركيز على التكامل.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أشير إلى أن هناك ١٢ متكلما آخرين في القائمة. ولقد وافق المترجمون الفوريون مشكورين على الاستمرار إلى ما بعد الساعة ١٨/٠٠، غير أنني أشجع ما تبقى من المتكلمين على الالتزام بالحد الزمني الذي وضعناه في بداية الجلسة؛ وسوف يكون هذا مفيدا جدا.

المتكلم التالي هو ممثل هندوراس وأعطيه الكلمة.

السيد رينا إنديكيز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): أود قبل البداية في إلقاء بياني أن أعرب، بالنيابة عن هندوراس، عن شعورنا بأخلص التضامن مع حكومتي وشعبي ميانمار والصين فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح البشرية التي سببتها مؤخرا الكارثتان الطبيعيتان في البلدين.

أولا، أود أن أنقل إلى الرئاسة تقدير وفد بلدي لعقد مجلس الأمن هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب للتركيز على إعادة الإعمار فيما بعد الصراع. إن عقد هذه الجلسات المفتوحة بصورة منتظمة خطوة إلى الأمام في السعي إلى تحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص للوفود للمشاركة في عمل هذا الجهاز الهام في منظمتنا. وهذا نموذج ينبغي الاحتذاء به.

إن هذه الجلسة التي جاءت بمبادرة من المملكة المتحدة، خطوة أساسية في مناقشاتنا المتعلقة بالمجلس والحاجة إلى إصلاحه وتوسيعه، وأكثر من أي شيء آخر، إلى إدراكه أن عمليات حفظ السلام الحالية التي خولها المجلس ينبغي أن تشمل دائما عناصر سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية كي تتسنى معالجة المشاكل المحلية بعد توقف جميع الأعمال العسكرية.

إن إعادة الإعمار في حالات ما بعد الصراع أمر لا مفر منه لتفادي العودة إلى الأوضاع المؤسفة للصراع المسلح. وإن بلدي، هندوراس، الذي هو في قلب الأمريكيتين، يجد نفسه، بعد أحداث عاصفة في منطقة أمريكا الوسطى من حسن الحظ أنها قد تراجعت إلى الماضي، ديمقراطية ذات مؤسسات إقليمية للتكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فإن منظومة التكامل لأمريكا الوسطى وبرلمان أمريكا الوسطى، والبنك المركزي للتكامل الاقتصادي ومحكمة العدل لأمريكا الوسطى من أهم المؤسسات اليوم. ولقد تحقق ذلك بعد العديد من الاجتماعات والمناقشات على المستوى الإقليمي، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح اجتماعات رؤوساء أمريكا الوسطى اجتماعات مؤسسية، كثيرا ما تعقد لتسوية أهم المشاكل في المنطقة. لقد جعلت هندوراس من تكامل أمريكا الوسطى معيارها، واليوم نود أن نساهم برسالتنا في الخبرات التي تم الحصول عليها.

إن لدى أمريكا الوسطى وأكثر تجارب النجاح شمولا عندما يتعلق الأمر بتنظيم السلام، لأن الأمم المتحدة أنشأت فريق المراقبة في أمريكا الوسطى، وبعثة المراقبة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا وغواتيمالا في المنطقة في عملية متواصلة وشاملة، وبتعاون كامل مع حكومات المنطقة.

ولقد واكب وفد بلدي كل الإصلاحات الأخيرة للنظام الدولي المُضطلع بها بتوجيه من الأمم المتحدة ومقترحات الأمين العام، ولذا فإن لجنة بناء السلام الآن حقيقة واقعة؛ ومجلس حقوق الإنسان يقوم بأعماله، وتسهم البعثات الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحسين إمكانيات تسوية الصراعات الداخلية ومنع نشوبها، وأكثر من ذلك، تجعل من الممكن اتخاذ التدابير الضرورية لمساعدة السكان المحليين لتفادي اندلاع موجات جديدة من العنف.

إن المرء يجد أفضل استجابة للصراع في منع نشوبه على وجه التحديد. فعمليات حفظ السلام العسكرية إذا صح التعبير ليست معقدة إلى حد كبير إذا ما قارناها بالمشاكل التي تستمر في مختلف الدول والأقاليم فيما بعد الصراع المسلح.

إننا نواجه اليوم تحديات أكبر من أزمتي الطاقة والغذاء الحاليتين وتخريب الطبيعة الذي سببته تغييرات المناخ الخطيرة. ويُشيد وفد بلدي بالمقترحات الواردة في ورقة المفاهيم التي أعدتها المملكة المتحدة لبحثها وتحليلها (S/2008/291، المرفق). إنها تتضمن عناصر على قدر كبير من

الأهمية، الأمر الذي يتطلب مناقشات أكثر وأفضل. ويجب النظر في المقترحات بطريقة شاملة، إلى جانب المفاهيم التي تضمنها تقرير السيد الإبراهيمي عن عمليات السلام (S/2008/809). وعلينا أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تعالج الشؤون الإنسانية والاجتماعية.

إن أي أزمة تأتي بالعديد من المنظورات والجوانب، وينبغي لتحليل أي أزمة أن ينظر في مشاكل مثل الظلم الاجتماعي والانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان، وعدم المشاركة السياسية، والتفرقة العنصرية والفوارق الاقتصادية والفصل العنصري – وهذه مجرد بعض العناصر التي تشعل الصراعات الوطنية المسلحة وتعبر الحدود الدولية عندما تسبب تدفقات اللاجئين.

وترى هندوراس أن الأهداف الإنمائية للألفية أداة لا غنى عنها لتجنب نشوب الصراعات، ولهذا السبب نناشد الأسرة الدولية – وبصورة خاصة، ما نسميها بالبلدان الصناعية – أن تدرك مسؤولياتها الدولية عن القضاء على الفقر المدقع والجوع في العالم.

هناك ملايين من البشر في العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وهم أول من يشعر بالأثر القاتل لـ ”التسونامي الصامتة“، كما يسمي البعض أزمة الغذاء التي سببها الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الغذائية. وشهد العالم زيادة ملحوظة في أسعار الأغذية في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبلغت أسعار الأغذية الرئيسية بالقيمة الحقيقية مستويات لم يُسمع بها منذ ثلاثة عقود. وسوف تؤدي هذه الأزمة إلى تفاقم الفقر وسوء التغذية على الصعيد العالمي، ومن ثم يجب علينا أن نحسن التنسيق ونزيد قدرة الحكومات والهيئات الدولية في مجال الوقاية وقدرتها على الاستجابة.

ولا بد من إيجاد بدائل ابتكارية من أجل تعزيز إنشاء عمليات متكاملة للسلام تحقيقا لمصلحة البشرية. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في تجاهل نداءات المحرومين في العالم وأن يحاول حل مشاكلهم باستعمال الوسائل العسكرية على سبيل الأولوية، حين تكون أسباب تلك المشاكل اجتماعية وإنسانية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل هندوراس على إطلاعنا على الاستنتاجات المستمدة من تجربة بلده، وعلى تسليطه الضوء على مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالأمن الغذائي.

والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد أرغويلو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية أود أن أهنئ رئاسة المملكة المتحدة للمجلس على الكيفية التي تدير بها مناقشات مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو. وفي الوقت ذاته، أشكركم يا سيدتي الرئيسة على عقد هذه المناقشة المفتوحة في موضوع عظيم الأهمية في الوقت الحالي، موضوع يؤدي فيه بلدكم دورا رائدا.

ويرى بلدي أن على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، مسؤولية رئيسية في صون السلام والأمن الدوليين. وبالمثل، للمنظمة دور حاسم تؤديه في بناء السلام بعد انتهاء الصراع بإرساء الأساس للسلام والتنمية المستدامين.

ومن أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والأمم المتحدة تقديم الدعم للدول في الانتعاش من الصراع وبناء السلام المستدام. وتقتضي الاستجابة الفعالة من جانب المنظمة إعداد استراتيجية منسقة عريضة، تقوم على تحديد الأولويات ووضع أهداف وأطر زمنية معينة. وتستلزم هذه المهمة أنواعا كثيرة من الأنشطة: سياسية، وأمنية، ومتصلة

بسيادة القانون، وإنسانية، وإنمائية، كما تقتضي الدفاع عن حقوق الإنسان واحترامها.

وفي هذه المرحلة الخاصة بإعداد استراتيجية عريضة وتحديد الأولويات، نؤكد أهمية امتلاك الدولة لناصية الأمور: أي المشاركة والمسؤولية من جانب سلطات البلد الخارج من الصراع، الذي ينبغي إشراكه طوال عملية إعادة الإعمار من أجل كفالة القيام باستجابة متفق عليها يمكن أن تتصدى للأسباب الجذرية للصراع بمزيد من المشروعية والفعالية.

ويعرب بلدي عن ترحيبه بالعمل الذي تؤديه لجنة بناء السلام بصفتها هيئة استشارية فيما يتعلق بتنسيق جميع الأنشطة والموارد الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع. وهي تؤدي دورا بالغ الأهمية في التنسيق بين السلطات الوطنية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المشتركة في إعادة الإعمار والتنمية، بما فيها الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ونرى أنه ينبغي تعزيز الدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام.

ويود وفدي أيضا أن يسلط الأضواء على الدور الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى ضرورة تعزيز قدرات الترتيبات الإقليمية في مساعدة البلدان على الانتعاش وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

وأود في الختام أن أكرر مرة أخرى ما قلناه من قبل في هذه القاعة: إن الأرجنتين مقتنعة بما للمنظمة من مسؤولية في دعم البلدان التي في طور الانتعاش من الصراع، إلى جانب سلطاتها الوطنية وبالتعاون مع الترتيبات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى، من أجل إعادة بناء المؤسسات وتعزيزها ولتجنب تكرار مشاهد الصراعات إلى الأبد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلمته المدروسة المتدبرة.

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد أيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدتي الرئيسة على عقد هذه الجلسة الهامة في موضوع ما زال يشكل صعوبة لنا جميعا من ناحية أو أخرى. وأرجو للمملكة المتحدة أيضا كل التوفيق خلال ما تبقى من فترة رئاستها للمجلس.

في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أنهى مجلس الأمن ولاية الأمم المتحدة بعد سبع سنوات أشرفت فيها على حل الصراع الأهلي الدامي الذي ظل مشتعلا لمدة ١٠ سنوات في جزيرة بوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة. وتشير التقديرات مع الأسف إلى أن عددا يتراوح بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ١٥ شخص، وربما أكثر، منهم النساء والأطفال، لقوا حتفهم في مأساة وطنية كان يمكن تفاديها.

وقبل ذلك بأشهر قليلة، بين ٢٠ أيار/مايو و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أجريت أول انتخابات عامة لرئيس وأعضاء مجلس النواب لتشكيل حكومة بوغانفيل المستقلة ذاتيا. وأمكن إجراء ذلك الانتخاب التاريخي بموجب الترتيبات الدستورية المتفق عليها بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وقادة بوغانفيل. كما كانت الأمم المتحدة جزءا حاسما من تلك العملية.

وتسمح الترتيبات الدستورية المتفق عليها أيضا بنقل السلطة في مجالات مثل الأراضي والقضاء والمالية والنقل والاتصالات، على سبيل المثال لا الحصر. ولا تزال السلطات المتعلقة بالدفاع والشؤون الخارجية من الوظائف الوطنية.

ومن الفريد أن نفس الترتيبات الدستورية تنص على إجراء استفتاء بين سكان بوغانفيل في خلال ١٥ عاما من انتخاب أول حكومة مستقلة ذاتيا لبوغانفيل.

وقد سبق إلى حد ما عند انتهاء ولاية الأمم المتحدة استيفاء النقاط الثلاث التي أثيرت في الفقرة ٢ من الورقة المفاهيمية الممتازة المقدمة من بعثة المملكة المتحدة (S/2008/291، المرفق). وتلك النقاط هي، أولا التنفيذ السريع لاتفاق السلام للمحافظة على التزام الأطراف؛ ثانيا، إعادة إحلال الاستقرار وسيادة القانون؛ وأخيرا، إدخال تحسين ظاهر على حياة السكان المحليين.

وكانت المشاركة العامة من جانب الأمم المتحدة شديدة الفعالية خلال فترة الولاية، بالرغم من صغر حجم هذه المشاركة من حيث القوة البشرية والميزانية. ومن العناصر التي استطاعت الأمم المتحدة أن تأتي بها خلال صياغة عملية السلام المنظور المستقل، الذي ساعد جميع الأطراف على الاتفاق على الجوانب الحاسمة لما سيكون عليه تكوين عملية السلام.

وأسهم البعد الإقليمي البالغ القوة، وخاصة مشاركة جيراننا المباشرين في منطقة المحيط الهادئ، إسهاما قويا في نجاح عملية السلام. فلدى انتهاء ولاية الأمم المتحدة، كانت بلدان مثل تونغا وفيجي وفانواتو وساموا وجزر سليمان قد مدت إلينا يد المساعدة بطريقة أو بأخرى، وذلك بالإضافة على الدعم اللوجستي الكبير الذي قدمته كل من أستراليا ونيوزيلندا، مما مكن من الاحتفاظ بجميع الأفراد الموجودين في بوغانفيل. وساعدت اليابان كذلك.

يضاف إلى هذا أن الدعم السياسي الحاسم من كل من حكومة بابوا غينيا الجديدة وقادة بوغانفيل كان أيضا أحد الجوانب الهامة. وطوال مدة ولاية الأمم المتحدة، أكدت ثلاث حكومات متعاقبة في بابوا غينيا الجديدة أن حل صراع بوغانفيل ذو أهمية حرجة لاستقرار بابوا غينيا الجديدة ومن ثم رأت فيه حتمية مشتركة بين الجانبين. وفي النهاية، شهد هذا الالتزام القوي المستمر إدخال التعديل المطلوب على دستور بابوا غينيا الجديدة لتفعيل عملية سلام بوغانفيل التي أيدها البرلمان الوطني بأغلبية ساحقة.

ويتمثل الموقف الراهن في أن عملية السلام ما زالت مستمرة ونحن نتحرك صوب الذكرى السنوية الثالثة لحل ولاية الأمم المتحدة على بوغانفيل، في الشهر القادم. والالتزام السياسي على أرفع مستويات حكومتنا مستمر. وما زال جهاز الخدمة المدنية وكبار المسؤولين على كلا الجانبين يواصلون، في إطار الاجتماعات المشتركة، عملية النقل المطّرد للسلطات بموجب الترتيبات الدستورية. وسيكون دورها حتى أكثر أهمية في ضمان توفير قدرات مدنية ماهرة وقادرة على الانتشار السريع للقيام بأعمال ميدانية حقيقية.

أخيرا، ينبغي إبراز الملكية الوطنية لتجنب المخاطر المعنوية وترسيخ جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع على أرض الواقع. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع الحكومات الوطنية على المشاركة النشطة في عملية إنعاش وإعادة بناء دولها بعد انتهاء الصراع وأن تؤازرها في ذلك.

إن جمهورية كوريا على استعداد للإسهام في جهود بناء السلام في العالم وفي مواصلة تطوير أنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ولدينا أمل كبير في أن تواصل الأمم المتحدة نجاحها الكبير وتيسيرها لتحقيق السلام في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد يفريموفيتش (صربيا) (تكلم بالانكليزية): ترحب صربيا بإجراء هذه المناقشة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

قبل أن أشرع في إلقاء بياني، أود أن أشير إلى أن صربيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أيضا أن أعرض آراء بلدي استنادا إلى تجربته المتعلقة بموضوع مناقشتنا اليوم، والتي يمكن أن تكون مفيدة في تحديد الثغرات الحرجة التي تعرقل الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار في البلدان الخارجة من الصراعات وبناء سلام دائم.

بشكل عام، صراعات اليوم هي ناجمة عن العرق والدين وكثيرا ما تفاقمها الخصومات الاجتماعية والاقتصادية. ودائما تستلزم تسويات الصراعات العنيفة عملية معقدة وذات نتائج غير مؤكدة.

المصالحة هي جانب بالغ الأهمية في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي الوقت الحاضر تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في هذه العملية، لا سيما في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق المصالحة. وتتسبب الصراعات العرقية في تشريد السكان، والتي من أسوأ جوانبها التطهير العرقي. لذلك فإن العودة الآمنة للاجئين والمشردين داخليا يمكن اعتبارها معيارا لعملية المصالحة. وهناك أهمية مماثلة لإعادة الممتلكات والتعويض. وفي تجربتنا الخاصة، لاسيما في حالة إقليم كوسوفو وميتوهيا، كانت نتائج إعادة التأهيل وعودة المشردين داخليا مخيبة جدا للآمال. وإعادة تأهيل اللاجئين الفارين من صراعات في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة هي مثبطة للهمم بنفس القدر. وما لم تتم معالجة تلك المشاكل على النحو السليم ستظل المصالحة وبناء السلام غير مؤكدين.

إن الإطار الأساسي لإعادة تأهيل بلدان ما بعد الصراع هو احترام حقوق الإنسان، خاصة حقوق الأقليات والطوائف الأخرى المحرومة. والبُعد الذي لا غنى عنه في احترام حقوق الإنسان هو سيادة القانون. هذا أمر له أهمية قصوى للسلام والاستقرار الدائمين، في حين أن غيابه يشكل تهديدا كبير بعودة نشوب الصراع.

هناك أيضا بُعد دولي لسيادة القانون في عالم اليوم، الذي يتسم بعملية عولمة ودمج لم يسبق له مثيل. ولأكون أكثر تحديدا، إنها تعني الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعايير القانونية الدولية التي تضمن المساواة والاحترام المتبادل بين الدول وسيادتها وسلامتها. في الماضي كانت إعادة رسم الحدود الوطنية وإعادة تشكيل الأقاليم بشكل تعسفي قد أسفرت عن أعمال عنف ومآس لم يسبق لها مثيل. والتجارب الأخيرة في منطقتنا تقدم أدلة دامغة في هذا الصدد.

ولكن الحقيقة البديهية هي أن إعادة توزيع الأراضي لا يمكن أن تكون بديلا عن حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولقد قيل لنا مرارا في الآونة الأخيرة إن إعلان استقلال إقليم كوسوفو وميتوهيا من طرف واحد هو الفصل الأخير في تفكيك يوغوسلافيا. وفي الحقيقة، ترقى تلك الفكرة الأصلية إلى مستوى صرف الانتباه عن القضية والحجب غير المجدي للمشكلة. على كل حال، لم تُرو بعد قصة المأساة التي أعقبت تفكيك يوغوسلافيا. ومع ذلك، إذا كنا قد تعلمنا شيئا من تلك التجربة المريرة ينبغي لنا، نحن بلدان المنطقة، أن لا ندخر وسعا حتى ندخل تحت السقف الأوروبي الآمن.

تقوم المنظمات الإقليمية بدور أهم من أي وقت مضى في بناء السلام. ولكن يجب أن لا يتعارض دورها مع دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين ومسؤوليتها الرئيسية عن ذلك. علاوة على ذلك، يجب أن

لا يكون هناك أي شك في أن يكون كل نشاط وأي نشاط تقوم به المنظمات الإقليمية مستندا إلى قرار من مجلس الأمن. وينسجم هذا مع موقف بلادي إزاء بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي إلى كوسوفو وميتوهيا، والتي هي مشروع بالغ الأهمية ويتطلب وضع عملية دقيقة جدا تُدمج بقوة داخل الأمم المتحدة من أجل الرصد وصنع القرار.

قبل عدة سنوات قال السيد كوفي عنان، الذي كان وقتها الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية إن المجتمع الدولي ”لا يمكنه أن يتحمل تبعات إعلان الانتصار قبل الأوان“. وفي الواقع أن مجتمعات ما بعد الصراع غير مستقرة وينبغي أن لا تبرر النتائج الايجابية المبكرة الخفض المبكر لحجم الوجود الدولي أو انسحابه المبكر. يجب أن لا يتم تغيير نطاق مشاركة الجهات الدولية الفاعلة إلا على أساس تقييم موضوعي وتوافقي وواقعي لقدرات الجهات الفاعلة المحلية على تولي مهام تلك العمليات الدولية. ودور الأمم المتحدة في هذه العمليات، اسمحوا لي أن أكرر ذلك، هو دور لا غنى عنه ويظل كذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السلفادور.

السيدة غاياردو هيرناندیس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): ترحب السلفادور بمبادرتكم، يا سيدتي، لإجراء هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن من أجل النظر في مسألة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

إن أحد نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ هو أن رؤساء دولنا وحكوماتنا اتفقوا على أهمية التغلب على عدم اتساق الرؤية العالمية التي تشكل مختلف مراحل الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز حفظ السلام وبناء السلام والانتقال إلى التنمية. لذلك فإن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام هي اليوم من العناصر الأساسية في هيكل الأمم المتحدة الجديد لبناء السلام.

وخلال العامين الماضيين من وجود هذه اللجنة بذلت السلفادور كل جهد للمساهمة في تعزيزها بوصفها هيئة استشارية لمجلس الأمن والجمعية العامة في ميدان بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وذلك باعتبار السلفادور تتولى منصب نائب رئيس اللجنة وكذلك في تنسيق مهام الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. ولقد تولدت عن هذا الهيكل الجديد آمال كبيرة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، ولاسيما بين البلدان الخارجة من الصراعات، نظرا لأن اللجنة تمنح الأمل في التوصل إلى فهم أفضل للأهداف والغايات التي تقوم عليها أنشطة بناء السلام في كل حالة بعينها.

ونحن نسلم مع الارتياح بأن لجنة بناء السلام تمارس قيادة قوية وهامة في الميدان، وهي تحفز على مشاركة وإدراج الجهات الوطنية الفاعلة، خاصة الجهات التي تؤدي دورا أساسيا في عملية بناء السلام وصنع القرار، وهي بذلك تدعم صياغة الأطر الإستراتيجية لبناء السلام في كل حالة بعينها. وفي هذا الصدد، نشدد على موقف اللجنة النشط والمسؤول في تعزيز الدعائم التي يستند عليها الأمن الجماعي والرفاه الجماعي، وهي دعائم السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وسيكون دورها حتى أكثر أهمية في ضمان توفير قدرات مدنية ماهرة وقادرة على الانتشار السريع للقيام بأعمال ميدانية حقيقية.

أخيرا، ينبغي إبراز الملكية الوطنية لتجنب المخاطر المعنوية وترسيخ جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع على أرض الواقع. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع الحكومات الوطنية على المشاركة النشطة في عملية

إنعاش وإعادة بناء دولها بعد انتهاء الصراع وأن تؤازرها في ذلك.

إن جمهورية كوريا على استعداد للإسهام في جهود بناء السلام في العالم وفي مواصلة تطوير أنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ولدينا أمل كبير في أن تواصل الأمم المتحدة نجاحها الكبير وتيسيرها لتحقيق السلام في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد يفريموفيتش (صربيا) (تكلم بالانكليزية): ترحب صربيا بإجراء هذه المناقشة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

قبل أن أشرع في إلقاء بياني، أود أن أشير إلى أن صربيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أيضا أن أعرض آراء بلدي استنادا إلى تجربته المتعلقة بموضوع مناقشتنا اليوم، والتي يمكن أن تكون مفيدة في تحديد الثغرات الحرجة التي تعرقل الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار في البلدان الخارجة من الصراعات وبناء سلام دائم.

بشكل عام، صراعات اليوم هي ناجمة عن العرق والدين وكثيرا ما تفاقمها الخصومات الاجتماعية والاقتصادية. ودائما تستلزم تسويات الصراعات العنيفة عملية معقدة وذات نتائج غير مؤكدة.

المصالحة هي جانب بالغ الأهمية في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي الوقت الحاضر تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في هذه العملية، لا سيما في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق المصالحة. وتتسبب الصراعات العرقية في تشريد السكان، والتي من أسوأ جوانبها التطهير العرقي. لذلك فإن العودة الآمنة للاجئين والمشردين داخليا يمكن اعتبارها معيارا لعملية المصالحة. وهناك أهمية مماثلة لإعادة الممتلكات والتعويض. وفي تجربتنا الخاصة، لا سيما في حالة إقليم كوسوفو وميتوهيا، كانت نتائج إعادة التأهيل وعودة المشردين داخليا مخيبة جدا للآمال. وإعادة تأهيل اللاجئين الفارين من صراعات في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة هي مثبطة للهمم بنفس القدر. وما لم تتم معالجة تلك المشاكل على النحو السليم ستظل المصالحة وبناء السلام غير مؤكدين.

إن الإطار الأساسي لإعادة تأهيل بلدان ما بعد الصراع هو احترام حقوق الإنسان، خاصة حقوق الأقليات والطوائف الأخرى المحرومة. والبُعد الذي لا غنى عنه في احترام حقوق الإنسان هو سيادة القانون. هذا أمر له أهمية قصوى للسلام والاستقرار الدائمين، في حين أن غيابه يشكل تهديدا كبير بعودة نشوب الصراع.

هناك أيضا بُعد دولي لسيادة القانون في عالم اليوم، الذي يتسم بعملية عولمة ودمج لم يسبق له مثيل. ولأكون أكثر تحديدا، إنها تعني الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعايير القانونية الدولية التي تضمن المساواة والاحترام المتبادل بين الدول وسيادتها وسلامتها. في الماضي كانت إعادة رسم الحدود الوطنية وإعادة تشكيل الأقاليم بشكل تعسفي قد أسفرت عن أعمال عنف ومآس لم يسبق لها مثيل. والتجارب الأخيرة في منطقتنا تقدم أدلة دامغة في هذا الصدد.

ولكن الحقيقة البديهية هي أن إعادة توزيع الأراضي لا يمكن أن تكون بديلا عن حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولقد قيل لنا مرارا في الآونة الأخيرة إن إعلان استقلال إقليم كوسوفو وميتوهيا من طرف واحد هو الفصل الأخير في

تفكيك يوغوسلافيا. وفي الحقيقة، ترقى تلك الفكرة الأصلية إلى مستوى صرف الانتباه عن القضية والحجب غير المجدي للمشكلة. على كل حال، لم تُرو بعد قصة المأساة التي أعقبت تفكيك يوغوسلافيا. ومع ذلك، إذا كنا قد تعلمنا شيئا من تلك التجربة المريرة ينبغي لنا، نحن بلدان المنطقة، أن لا ندخر وسعا حتى ندخل تحت السقف الأوروبي الآمن.

تقوم المنظمات الإقليمية بدور أهم من أي وقت مضى في بناء السلام. ولكن يجب أن لا يتعارض دورها مع دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين ومسؤوليتها الرئيسية عن ذلك. علاوة على ذلك، يجب أن لا يكون هناك أي شك في أن يكون كل نشاط وأي نشاط تقوم به المنظمات الإقليمية مستندا إلى قرار من مجلس الأمن. وينسجم هذا مع موقف بلادي إزاء بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي إلى كوسوفو وميتوهيا، والتي هي مشروع بالغ الأهمية ويتطلب وضع عملية دقيقة جدا تُدمج بقوة داخل الأمم المتحدة من أجل الرصد وصنع القرار.

قبل عدة سنوات قال السيد كوفي عنان، الذي كان وقتها الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية إن المجتمع الدولي ”لا يمكنه أن يتحمل تبعات إعلان الانتصار قبل الأوان“. وفي الواقع أن مجتمعات ما بعد الصراع غير مستقرة وينبغي أن لا تبرر النتائج الإيجابية المبكرة الخفض المبكر لحجم الوجود الدولي أو انسحابه المبكر. يجب أن لا يتم تغيير نطاق مشاركة الجهات الدولية الفاعلة إلا على أساس تقييم موضوعي وتوافقي وواقعي لقدرات الجهات الفاعلة المحلية على تولي مهام تلك العمليات الدولية. ودور الأمم المتحدة في هذه العمليات، اسمحوا لي أن أكرر ذلك، هو دور لا غنى عنه ويظل كذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السلفادور.

السيدة غاياردو هيرناندیس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): ترحب السلفادور بمبادرتكم، يا سيدتي، لإجراء هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن من أجل النظر في مسألة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

إن أحد نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ هو أن رؤساء دولنا وحكوماتنا اتفقوا على أهمية التغلب على عدم اتساق الرؤية العالمية التي تشكل مختلف مراحل الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز حفظ السلام وبناء السلام والانتقال إلى التنمية. لذلك فإن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام هي اليوم من العناصر الأساسية في هيكل الأمم المتحدة الجديد لبناء السلام.

وخلال العامين الماضيين من وجود هذه اللجنة بذلت السلفادور كل جهد للمساهمة في تعزيزها بوصفها هيئة استشارية لمجلس الأمن والجمعية العامة في ميدان بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وذلك باعتبار السلفادور تتولى منصب نائب رئيس اللجنة وكذلك في تنسيق مهام الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. ولقد تولدت عن هذا الهيكل الجديد آمال كبيرة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، ولا سيما بين البلدان الخارجة من الصراعات، نظرا لأن اللجنة تمنح الأمل في التوصل إلى فهم أفضل للأهداف والغايات التي تقوم عليها أنشطة بناء السلام في كل حالة بعينها.

ونحن نسلم مع الارتياح بأن لجنة بناء السلام تمارس قيادة قوية وهامة في الميدان، وهي تحفز على مشاركة وإدراج الجهات الوطنية الفاعلة، خاصة الجهات التي تؤدي دورا أساسيا في عملية بناء السلام وصنع القرار، وهي بذلك تدعم صياغة الأطر الإستراتيجية لبناء السلام في كل حالة بعينها.

وفي هذا الصدد، نشدد على موقف اللجنة النشط والمسؤول في تعزيز الدعائم التي يستند عليها الأمن الجماعي والرفاه الجماعي، وهي دعائم السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وانطلاقا مما سبق ذكره، سيكون من المستصوب أن نسمح للجنة لمواصلة وضع رؤية تعزز اتساق منظومة الأمم المتحدة في الميدان، بينما تسهم في تعزيز فهم الدول الأعضاء للعوامل المعقدة والمتعددة الأبعاد التي ينطوي عليها حفظ السلام. وترى السلفادور أنه لا بد للجنة من مواصلة تعميق تجاربها بصورة شاملة.

ونرحب بالتوصل إلى اتفاق شامل بشأن استراتيجيتي بناء السلام في بوروندي وسيراليون، وباستمرار إحراز التقدم في تبادل التجارب بشأن العوامل التي أسهمت في نشوب الصراعات في أرجاء أخرى من العالم، بدراسة واستيعاب العبر المستفادة منها، والمناقشات المواضيعية التي عقدناها.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أذكر بأهمية تعزيز الاتساق بين أهداف بناء السلام واستراتيجياته، والموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. ومن ذلك المنظور، نجد أن القيمة المضافة التي أحدثتها اللجنة تتمثل في تشكيلها نفسه.

وتوافق السلفادور على أهمية الإقرار بأن أساس وجود اللجنة يجب ألا يقتصر على تعبئة الموارد المالية لعمليات حفظ السلام. ومن الهام أيضا أن نتجاوز ذلك المنظور لنفهم أن تعقيد الصراعات يتطلب عملا متعدد الجوانب وتحديد رؤية شاملة في الأجلين المتوسط والطويل تحفز جميع أصحاب المصلحة على المشاركة في تلك العمليات.

ويجب ألا تؤدي بنا البرامج المقترحة ذات الأثر السريع إلى إغفال أن الأمر الهام هو ترميم النسيج الاجتماعي للبلد الخارج من الصراع في أجواء من المصالحة والسلام، وهو يخطو أولى خطواته في سبيل تحقيق التنمية. وكما قلنا، يمثل بناء المؤسسات المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق أصحاب المصلحة الوطنيين، ويجب أن يشكل أحد أهم إنجازات لجنة بناء السلام في الأجل الطويل.

وقد سعت السلفادور، باعتبارها بلدا انتقال من الصراع إلى تحقيق التنمية، منذ انضمامها إلى اللجنة، إلى تشاطر تجاربها، وفهم الحقائق الجديدة، والبحث عن آليات مبتكرة تساعد البلدان قيد النظر: أي بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو. وأود أن أجدد التأكيد على أن السلفادور مستعدة لتشاطر ممارسات وتجارب الذين أسهموا في الانتقال إلى السلام ومكنونا من بناء أسس الحكم الرشيد وسيادة القانون في بلدنا.

وفي الختام، نرى أن اللجنة قد أحدثت أثرا في البلدان قيد النظر. وقبل ١٥ سنة، لم يكن بمقدور البلدان الأخرى، مثل بلدي، الاستفادة من وجود اللجنة واضطرت إلى مواجهة العديد من التحديات الجسام خلال عملية الانتقال من الصراع إلى بناء السلام وتحقيق التنمية. ولذلك السبب يسرنا كثيرا عقد هذه المناقشة. ونحث مجلس الأمن على مواصلة دعم عمل اللجنة وتعزيز هيكل الأمم المتحدة الجديد المعني ببناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثلة السلفادور على ما طرحته من أفكار لمتابعة عمل لجنة بناء السلام.

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة لممثل قطر.

السيد النصر (قطر): السيدة الرئيسة، أهنئكم بداية برئاستكم الناجحة لمجلس الأمن، واختياركم الموفق لهذا الموضوع الهام ليكون أساس المناقشة. كما أشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة في دعم بناء السلام.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن مفهومنا لمناقشة مجلس الأمن بشأن موضوع بناء السلام يتمثل في الدور الذي يمكن أن يقوم به المجلس في بيئة الصراع أو البيئة الهشة لمرحلة ما بعد الصراع بغية صون السلم والأمن الدوليين، في نطاق الولاية المسندة إلى المجلس، أو من خلال البعثات المتعددة الأبعاد التي يأذن المجلس بنشرها. ونحن نشجع التنسيق مع الجمعية العامة وباقي الأجهزة ذات الصلة في بناء السلام وتحقيق التنمية.

لقد قرر مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إنشاء لجنة بناء السلام باعتبارها هيئة استشارية مشتركة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبالتالي، عندما يتناول مجلس الأمن مسألة بناء السلام وتحقيق التنمية، أو دور وولاية لجنة بناء السلام، فإنه لا غنى عن التنسيق مع الجمعية العامة التي أنشأت اللجنة بموجب قرارها ١٨٠/٦٠، بالتوازي مع قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥). ولن يتمكن المجلس لوحده من الاضطلاع بمسؤولية بناء السلام في الأجل الطويل نظرا لاتساع نطاق مفهوم بناء السلام وتعقيده بما يتجاوز التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، تصبح مسألة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع مسألة متعددة الأبعاد تتطلب تضافر جهود جميع وكالات الأمم المتحدة وإقامة شراكة مع المجتمع الدولي قائمة على الاحترام الكامل لسيادة الدولة المعنية، بموجب مبادئ الميثاق والقانون الدولي، مع ضمان ملكيتها الوطنية، وهذا ما نصت عليه ولاية لجنة بناء السلام.

لقد شهد العام الأول من عمر آلية بناء السلام، التي انبثقت عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تشغيل مكتب دعم بناء السلام في إطار الأمانة العامة، وصندوق بناء السلام الذي يمول العديد من المشاريع الإنمائية. وتم تحقيق الكثير من الإنجازات، سواء فيما يتعلق بالجوانب الإجرائية أو التنظيمية للجنة. وبالتالي، يجب الاستمرار في الاستفادة من الإنجازات المحققة مثل النتائج الملموسة التي أُحرزت على أرض الواقع في بوروندي وسيراليون، وغينيا – بيساو مؤخرا.

ويجب زيادة عدد الدول المستفيدة من برامج بناء السلام، مع مراعاة اختلاف الظروف، وبالتالي، اختلاف الأسلوب الذي تُدار به عملية بناء السلام من بلد إلى آخر. كما يجب أن تتمتع البلدان قيد النظر الخارجة من الصراع بالملكية الوطنية الكاملة لعملية بناء السلام بما يخدم مصلحة شعوبها. ويجب السعي إلى الحصول على موافقتها الطوعية على البرامج المنفذة فيها بموجب مبدأ السيادة، خاصة وأن تلك الدول بادرت بطلب دعم المجتمع الدولي.

لا بد من وضع استراتيجية خروج للأمم المتحدة من البلدان التي في مرحلة ما بعد الصراع. فلا يمكن بقاء الدولة الخارجة من الصراع مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة إلى الأبد. وبالتالي يجب التنسيق مع الدولة المعنية بوضع استراتيجية شاملة للتنمية وبناء القدرات، بما في ذلك استراتيجية للتعليم، لإعداد أجيال قادرة على استيعاب ثقافة للسلام. كما لا يمكن القول بأن الدولة ستتمكن من تحقيق التنمية المستدامة دون بناء قدراتها على الإنتاج والاستقلال اقتصاديا وسياسيا. وبالتالي، ينبغي ألا يُفهم دور الأمم المتحدة بأنه يتمثل في تقديم المعونات بصورة دائمة، بل في بناء المشاريع المستدامة. كما لا يجوز بناء العلاقات مع الشركاء الدوليين أو بعثات الأمم المتحدة على أسس تجارية فحسب.

إننا نأسف لأن المجلس لا يزال غير قادر على استخدام الفصل الثامن من الميثاق فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، خاصة لدى اعتماد قرارات المجلس ذات الطابع التعاوني بين

الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، التي طالما ما نادينا، إبان عضويتنا في المجلس بضرورة اعتمادها بموجب الفصل الثامن من الميثاق لعدم إغفال الدور الذي يمكن أن تقدمه الترتيبات الإقليمية.

ولذا، نأمل أن نكون قد أسهمنا بطرح بعض الأفكار التي سيكون من المفيد أن يتضمن تقرير الأمانة العامة الذي يدعو إليه البيان الرئاسي، توضيحا إيجابيا لها، وتوصيات عملية بشأن الشراكة مع الجمعية العامة وباقي أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل قطر لتركيزه على تنمية القدرات وعلى الترتيبات الإقليمية، ويسرني أن أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد لفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): سأكتفي بعرض ملاحظاتي بإيجاز، مع تعميم النص الكامل لبياني.

يتعين التسليم بالأهمية الحاسمة لتحقيق فهم متسق لحالات التدخل من أجل الإنعاش وبناء سلام ناجح. وينبغي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية الأخرى أن تغير من طريقة عملها لكي تعالج الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر في حالة صراع أو الخارجة أو المتضررة منه. وينطبق ذلك الأمر أكثر عندما يصبح بناء السلام جزءا أساسيا من جدول أعمالنا المشترك للأمم المتحدة.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل.

أولا، بخصوص القيادة، من الأهمية بمكان أن نذكر أنفسنا بأن أحد الدروس الرئيسية المستخلصة من تقرير الإبراهيمي هو أن الإخفاق حتمي عندما يصبح حفظ السلام بديلا عن مواجهة الحلول التوفيقية السياسية المؤلمة واللازمة من جميع الأطراف لتحقيق سلام مستدام.

وكان أحد الاستنتاجات المستخلصة من مشروع بشأن عمليات السلام المتكاملة والمتعددة الأبعاد، بدأته النرويج في عام ٢٠٠٦، أنه يتعين تكوين رؤية واضحة عما ينبغي تحقيقه سياسيا. ويمكن لذلك أن يساعد في التمييز الضروري بين المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ وجهود الإنعاش الطويلة الأجل. ويقتضي هذا أن يضطلع الأمين العام بدور أكبر في توجيه الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة، ليحفز بذلك على اتساق وتكامل أفضل.

إن بناء السلام ليس عملية متتالية؛ بل يتعين أن ينظر إليها على أنها سلسلة من الأنشطة المتزامنة المتعاضدة. كما أنه من المهم التعجيل في الجهود المبذولة في ذلك الصدد، بجمع كل أصحاب المصلحة – بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمانحون والنظراء الوطنيون في البلدان المعنية – بغية كفالة أن يدرك الجميع ما هو متوقع وما يتعين توفيره وكيف سيتم توفيره ومن سيوفره.

ومن الأهمية بمكان كفالة أن يتوفر للممثل أو الممثلة الأقدم للأمم المتحدة في الميدان ولاية واضحة وقوية. كما يتعين دعم ممثل الأمم المتحدة بفريق قيادي قوي ومتكامل. وينبغي للدول الأعضاء أن تغير وتكيف الأطر الحالية التي تسترشد بها عمليات الإدارة والميزانية. واليوم، غالبا ما يعتمد النجاح في إيجاد السبل لمواءمة نظام العمل على القدرات الشخصية لكبار الموظفين من قيادات بعثات الأمم المتحدة، بدلا من أن يكون النجاح نتيجة لذلك النظام.

وهناك حاجة إلى معالجة كيفية ضمان مصادر تمويل أكثر استقرارا واستدامة. فالنظام الحالي لتمويل عمليات بناء السلام المتعددة الأبعاد لا يتيح المجال لتوفير الموارد الكافية للولايات المتعددة الأبعاد التي تتضمن عناصر قوية لبناء

السلام والإنعاش. ويتعين علينا أن نفكر في كيفية إقامة صلات عضوية أكبر بين مصادر التمويل الطوعية والمقدرة.

ثانيا، بخصوص هيكل بناء السلام، يجب دراسة الدور الذي تؤديه لجنة بناء السلام بل وقيامها بدور استباقي وتنظيمي أقوى في تعزيز الانسجام والتكامل في المنظومة بصورة أفضل. ولئن كانت اللجنة قد أحرزت قدرا كبيرا من النجاح في العام الماضي، فما زال الطريق أمامنا طويلا لكفالة التنسيق الفعال داخل الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين. والنرويج، من جانبها، تشرفت برئاسة جهود اللجنة فيما يتصل ببوروندي، وهو بلد يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والدعم الدوليين.

ومع زيادة عدد البلدان التي يجري إدراجها في جدول أعمال اللجنة، يتعين علينا أن نلقي نظرة أعمق على أساليب عملها. ويتعين أن ينصبّ التركيز على الظروف الخاصة بالبلد في كل حالة على حدة، بالاعتماد على النهج المفصلة خصيصا والاهتمام دائما بأثر السياسات.

ونتفق مع الأمين العام على أن تطوير هيكل بناء السلام يمثل نقلة نوعية في قدرة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان التي تشهد صراعات أو خارجة أو متضررة منها. لذلك، نؤكد على الجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات خاصة بالبلدان تجمع كل أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشركاء الوطنيون وتحديد المسؤوليات وفقا للأهداف البرنامجية الوطنية والدولية. وتلك الأطر ليست مجرد ممارسات أكاديمية؛ بل هي أدوات هامة جدا لتحقيق قيمة مضافة.

ثالثا، بخصوص القدرات المدنية، يتعين إجراء دراسة أكثر عمقا للعجز القائم في القدرات المدنية المؤهلة والمهيأة للنشر بوصفها مكملة للتركيز المتزايد على الملكية الوطنية. ويقتضي ذلك تهيئة الظروف ووضع برامج التدريب التي تكفل إعداد تلك القدرات للعمل في إطار بعثات متكاملة ومتعددة الأبعاد في بلدان بحاجة إلى جهود إنعاش دؤوبة. كما تقتضي الاستفادة من القوائم الوطنية التي يمكن نشرها بسرعة. لكن، أكرر، يجب القيام بذلك لتمكين السلطات الوطنية، وليس عوضا عنها.

وهناك حاجة إلى الربط بين الأطر الحالية للأمن والتنمية والتخطيط الإنساني من أجل التصدي للتحديات المعقدة أمامنا. ونرى أن هذه الجلسة نقطة انطلاق هامة لمباركة التقدم الذي أحرزه الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة حتى الآن وكذلك لتوفير الحوافز السياسية بغية تقديم مساعدة أفضل للبلدان الخارجة من الصراعات أو المتضررة منها ولمنع انتكاس بناء سلام مستدام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على أفكاره بشأن المتابعة. ويسرني أن أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة.

ما انفكت أستراليا تعمل لعدة سنوات الآن بشأن أفضل سبيل لمعالجة الاستقرار بعد انتهاء الصراع وانتهاء الأزمات، سواء من خلال دورنا في القوة الدولية لتحقيق الاستقرار في تيمور – ليشتي أو بعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان، أو في بوغانفيل – التي أشار إليها بالتفصيل صديقي سفير بابوا غينيا الجديدة. ونحن لا ندعي أن لدينا جميع الحلول، لكننا استقينا عددا من الدروس مشابهة للدروس التي جمعتها المملكة المتحدة. وفي الكثير من الحالات، فإن تلك الدروس واضحة، إلا أن الحقائق البسيطة تستحق التكرار.

إن سرعة وقوة الاستجابة الأولية هما الجوهر. وفي أعقاب أي صراع قد يكون هناك فرصة محدودة لتوطيد السلام والبدء في بنائه على أسس سليمة بالتعاون مع

السلطات الوطنية. وبالمثل، فإن التدخل العسكري السريع في بعض الأحيان هو أفضل طريقة لإنقاذ الأرواح. ويدلل على ذلك انتشارنا السريع إلى جانب ماليزيا ونيوزيلندا والبرتغال في تيمور - ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٦ بناء على طلب من حكومتها. وينطبق المبدأ نفسه على عمليات نشر الشرطة.

ونحتاج إلى نفس القدر من المرونة والاستعداد فيما يتصل بالعناصر المدنية الأخرى، وإن كما في حالتنا لا نريد أن نبقي فريقا كبيرا متعدد التخصصات جاهزا للتدخل إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك؛ ومن ناحيتنا، سنتبنى النهج القائم على الضرورة باستخدام أفرقة يتم تشكيلها حسب كل حالة على حدة من كوادرنا الوطنية ومستويات الحكومة في الدولة وخبراء في المسألة من المجتمع الأسترالي الأوسع. لكننا نتطلع إلى الاستماع إلى المزيد من المملكة المتحدة إذ تعمل على تكوين قدرة الانتشار المدنية لديها.

والخطوة الأولى هي البرهان للسكان على أنه تمت استعادة الأمن. ويمكن جعل ذلك البرهان ملموسا بإعادة فرض سيادة القانون بصورة كاملة وإعادة إنشاء العدالة الانتقالية والنتائج الإنمائية السريعة. ولتحقيق ذلك، يتعين كفالة الاعتماد على طائفة كاملة من خبراتنا.

وفي ذلك الصدد، تعمل أستراليا على إنشاء مركز آسيا والمحيط الهادئ للتعاون المدني - العسكري ليكون جزءا أساسيا من التزامنا بالاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي. وسيركّز المركز على دعم قدرة وطنية مترابطة لتقييم وتخطيط وتنفيذ العمليات المتكاملة لبناء السلام وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار وعمليات الإغاثة الدولية في حالات الكوارث.

ومن المهم ألاّ نبني قدراتنا نحن فحسب، بل وقدرات الآخرين أيضا. ومن الجلي أن نذكر هذا، ولكن من المستصوب أيضا أن نبني القدرات قبل وقوع أزمة بدلا من أن نعمل، على التصدي لها بعد وقوعها. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن شرطتنا الاتحادية هي أول قوة شرطة تجري تدريبا قبل النشر تعترف به الأمم المتحدة ويفي بمتطلبات عملية السلام التابعة لها.

ومهما كانت جودة المساعدة الدولية التي نقدّمها، فليس هناك أي فائدة تذكر من تقديمها إذا لم تكن تفي بالاحتياجات الوطنية للبلد المعني ويجب أن تعمل المساعدة التي نقدمها على بناء المؤسسات الوطنية وإعداد القادة الوطنيين. وكلما أسرعنا بمساعدة السلطات المحلية على استئناف تحمل مسؤوليتها بصورة كاملة، كلما سنحت لنا فرصة أفضل للتوصل إلى حل دائم. ويجب أيضا الاعتراف بأهمية الجهود الدبلوماسية إلى جانب المشاركة الأمنية والإنمائية. وينبغي أن نكفل استخدام الدبلوماسية بأقصى تأثير لها، ولا سيما في الحالات التي قد تمنع المفاوضات الدبلوماسية الماهرة من حدوث ارتداد إلى حالة الصراع.

ومن الواضح أن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في تعزيز تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع وبعد انتهاء الأزمات. ونرحب بقيام الأمين العام بتقديم المزيد من المشورة بشأن كيفية تعزيز مساهمة المنظمة في هذا المجال.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل أستراليا على بيانه وعلى تقديمه الدروس المستفادة من التجربة الأسترالية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فنيافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيمكم هذه المناقشة وكذلك على تقديمكم الورقة المفاهيمية. إن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب تماما. لقد بلغ الطلب على بعثات حفظ السلام نطاقا لم يسبق له مثيل ومن المؤكد أن الوقت قد حان لكي تنظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في

الأنشطة التي تضطلع بها بعد انتهاء الصراع. إن الزيادة في تكاليف عمليات حفظ السلام تنطوي بالتأكيد على خطر احتمال عدم توفر الموارد الضرورية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

إننا لا نناقش اليوم موضوعا جديدا، بطبيعة الحال، بل إن الأمر عكس ذلك تماما. وتوضح الورقة المفاهيمية التي قدمتها الرئاسة هذا الأمر. وتقتبس الورقة من تقرير الإبراهيمي الذي صدر في عام ٢٠٠٠ (S/2000/809)، ومن المناسب تماما أن السيد الأخضر الإبراهيمي قد دُعي إلى مخاطبة المجلس اليوم. ونُقدّر كثيرا العرض الذي قدّمه هذا الصباح، والذي ركّز بشدة على جوانب عملية للغاية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، كما ركّز بالطبع على خبرته العملية. إن تعليقاته الجديرة بالاهتمام الخاص، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة تكوين ملكية وطنية ومحلية، ومن ثم الاعتماد إلى أقصى حد ممكن على المواد البشرية في البلدان التي يضطلع فيها بأنشطة بناء السلام.

يبيّن عدم تنفيذ بعض الأجزاء من تقرير الإبراهيمي حتى الآن، بعد مرور كل تلك السنين، أن التقدم المحرز في هذا المجال بطيء. وبالرغم من ذلك، ظل هذا التقدم ثابتا، وتلقى دفعة هامة من خلال إنشاء لجنة بناء السلام، التي تبيّن فيما بعد أنها إحدى أهم النتائج الهامة التي تمخض عنها مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٥. ويترتب على العمل الذي اضطلعت به اللجنة حتى الآن آثار إيجابية، ونأمل أن يتم استكشاف إمكاناتها على نحو كامل في المستقبل. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون بوسع اللجنة النظر في الحالات مباشرة بعد انتهاء الصراع وبعد سريان وقف إطلاق النار أو التوصل إلى اتفاق للسلام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون مفهوما أن بناء السلام بعد انتهاء الصراع يشكّل دائما أداة لمنع الصراع، وينبغي أن يكون هناك تبادل لأفضل الممارسات في كلا الميدانين.

وتتمثل إحدى السمات الخاصة بعمل لجنة بناء السلام، التي تستحق أن نوليها المزيد من الاهتمام وأن نواصل النظر فيها، في ممارستها المتعلقة بالنظر في الأوضاع في مختلف التشكيلات من أجل ضمان الإدماج الأمثل لأصحاب المصلحة في العملية. وتلك صيغة مثيرة للاهتمام جدا وقد يمكن تطبيقها بصورة ناجحة أيضا على أعمال مجلس الأمن نفسه.

وسيادة القانون تؤدي دورا مركزيا في تحقيق استقرار البلدان والمجتمعات في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ويحدونا الأمل أن وحدة سيادة القانون، التي استغرق إنشاؤها وقتا أطول من توقعاتنا، ستؤدي دورا إيجابيا في هذا المجال. ولا يمكن لجهود الأمم المتحدة لتأمين سيادة القانون على المدى الطويل أن تنجح إلا إذا استعانت بشكل كبير بالقدرات المحلية والوطنية وبسطت خبرتها في كل المجالات ذات الصلة.

وفضلا عن ذلك، يجب توجيه اهتمام أكبر لاحتياجات العدالة الانتقالية حيثما وجدت. وقد جمع المجتمع الدولي تجارب وخبرات واسعة بشأن هذه المسألة في السنوات الأخيرة، وطور مختلف النماذج والطرائق لتلبية احتياجات العدالة الانتقالية. ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تؤدي دورا خاصا في هذا المجال، ونأمل أنها ستتلقى الدعم السياسي اللازم، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن. وبصفة خاصة، ينبغي للمجلس أن يسلم بأن مبادئ السلام والعدالة متكاملة ومتآزرة، وحينما تجمع معا، تكون مكونا لا غنى عنه في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وقد حددت الورقة المفاهيمية المقدمة من الرئاسة التمويل السريع والمتسم بالمرونة بوصفه تحديا رئيسيا. وبينما تتزايد تكاليف حفظ السلام بسرعة، من المحتمل أن يتعاظم هذا التحدي في المستقبل القريب. وبما أن بناء السلام شكل

من أشكال الوقاية من الصراع، فمن شأنه، من حيث المبدأ، أن يكون ذا تكلفة فعالة إلى حد كبير. ولكن التجارب – كالأمثلة الواردة في الورقة المفاهيمية – قد دللت على أن المال يكون محدودا أو غير متوافر إطلاقا في المرحلة الأولية بعد انتهاء الصراع، حيث تكون الحاجة إليه أشد وبينما يجري رسم الاتجاه نحو المستقبل. ومع أن هناك اختلافات في طبيعة الأنشطة، يبدو أن هناك تشابها فيما يتعلق بحركة التمويل مع الأنشطة الإنسانية للمنظمة. ولذلك، يبدو أن آليات للتمويل قد صممت على غرار الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، الذي حقق الغرض منه بشكل جيد في المساعدة الإنسانية، قد تكون جديرة بالاستكشاف.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل ليختنشتاين على بيانه الغني بالأفكار وعلى تسليط الضوء على مسائل العدالة.

أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفد بلدي عن تعازيه للصين وميانمار في أعقاب الكوارث التي أصابتهما بشكل خطير. ونحن أيضا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ووفد بلدي يهنئكم، سيدتي، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وإننا نرحب بحضور وزير خارجية المملكة المتحدة الذي يضفي على هذا الاجتماع شرفا خاصا. وهو برهان – وإن لم تكن ثمة حاجة إلى برهان – على التزام بلدكم بأنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام وبتعزيز اللجنة المنشأة للنهوض به.

إن لجنة بناء السلام توفر محفلا ليس للتشاور والتنسيق فحسب، بل أيضا لدراسة ووضع الاستراتيجيات المتكاملة التي تحدد أولويات الدعم المتسق المقدم إلى البلدان الخارجة من الصراع. وفي هذا الشأن، تستطيع اللجنة أن تساعد مجلس الأمن في الحوار المباشر مع أطراف اتفاقات السلام، وتشكيل البعثات المزمع نشرها، والولايات المتكاملة التي من شأنها أن تعزز التآزر في الإجراءات المتسقة في الميدان.

وفريق العمل الذي أنشأته اللجنة للاستفادة من الدروس المستفادة، يستطيع أن يؤدي دورا فعالا في هذا السياق. وتستطيع اللجنة، في جملة أمور، أن تقيم الاتصالات مع الجهات الفاعلة الوطنية، والمنظمات الإقليمية، والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف والجهات الفاعلة المعنية في المجتمعات المدنية، من أجل وضع برنامج دعم متسق يهدف إلى منع الانتكاس إلى الصراع، ووضع البلدان المعنية على مسار السلام من جديد.

و لم يعد ممكنا بعد الآن إنشاء الولايات بدون هذه المشاورات المسبقة. وبعد أن يتم تحديد الولاية، ينبغي للممثلين الخاصين للأمين العام أن يستغلوا نفوذهم الكامل والوسائل المدنية والعسكرية التي في متناولهم لتأمين مشاركة الأطراف بنية حسنة في عملية استعادة الحياة الطبيعية.

وعلى الأمم المتحدة أن تساعد البلدان على تعبئة الخبرات المطلوبة لإنشاء المؤسسات لتلبية الاحتياجات الوطنية. فإذا لم تتوفر كتلة هامة من الموارد البشرية في البلد، عندئذ على المرء أن يستعين بمن هم في الشتات. وينبغي للجهات الوطنية التي يمكن أن تعمل سويا مع خبراء الأمم المتحدة على تحديد عملية الإنعاش أن تعود إلى الإمساك بزمام الأمور. ولكي تضطلع الأمم المتحدة بدورها ككفيل للقواعد العالمية، لا بد لها من تطوير عنصر الخبرات الدولية الكفء والمحايد لتلبية متطلبات المساعدة التقنية في حالات ما بعد الصراع.

وفي مجال إصلاح قطاع الأمن بالتحديد، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز قدراتها التشغيلية، وتستعين بقوائم

الخبراء الذين هم على أهبة الاستعداد للانتشار، مع وضع نظام للتوثيق يقوم على الكفاءات يحدد بالاتفاق مع الدول الأعضاء. وفي مجال الشرطة بالتحديد، على الأمم المتحدة أن تقوم بتطوير شراكات مع البلدان التي بها مراكز إقليمية للتدريب كي يتسنى إدراج المواد ذات الصلة بالعمليات المتكاملة في مناهجها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمجالات التي يقتضي الأمر فيها إعادة إرساء مهام إنفاذ القوانين، بما أن على الجهاز الحكومي ككل أن يعمل من جديد كي تتسنى إعادة إرساء سيادة القانون، التي هي حاسمة في تطبيع جميع المجالات الأخرى للحياة.

لقد مر بلدي، بنن، بأزمة وطنية في أواخر الثمانينات. واستطاع أن يتعافى من خلال مبادرة وطنية، لكنه ما كان لينجح بدون الدعم المتعدد الجوانب الذي تلقيناه ونحن نخرج من الأزمة. لقد وافق شركاؤنا في التنمية على دفع أجور الموظفين المدنيين كي يتم استئناف تقديم الخدمات العامة. وتلقت الحكومة الانتقالية مساعدة كبيرة للميزانية ومساعدة فنية محددة الهدف من الشركاء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف. لقد أتاح ذلك لنا إعادة الحياة إلى الاقتصاد على أسس جديدة، ومكننا، قبل كل شيء، من إنشاء مؤسسات فعالة في التصدي للتحديات التي واجهتنا في مجالات صون الاستقرار السياسي وإدارة الجهود الإنمائية.

وفي المجال السياسي بصورة خاصة، وحيث خلفت حكومة ديمقراطية حكومة أخرى، حصلت بنن على بعض الخبرات في مجال كيفية تعزيز المؤسسات الوطنية وإدارة سيادة القانون. ونحن على أهبة الاستعداد لتشاطر تجربتنا مع البلدان الأخرى التي تواجه صعوبات في هذا المجال. وفي الواقع، نحن مستعدون لتشاطر خبراتنا في إطار المنظمة الدولية للفرانكفونية، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا.

إن أحد الدروس المستفادة من تجربة البلدان الخارجة من الصراع هو عدم توفر الموارد لتعزيز الإنجازات وبالتالي عدم القدرة على العمل التي هي من بين الأسباب التي تؤدي إلى إخفاق اتفاقات السلام. ويمكن للمؤسسات الجديدة أن تكون ذات مصداقية فقط إذا تمكنت من العمل بطريقة تستوجب الاحترام وتثبت مشروعيتها في نظر المواطنين. وهذا، بالطبع، يعني الاحترام التام لحقوق الإنسان، ووضع آليات من شأنها أن تكفل الحكم الرشيد، والاعتناء بالضحايا وإقامة العدالة الانتقالية التي توفق بين الحاجة إلى محاربة الإفلات من العقاب والتطلعات إلى المصالحة الوطنية. ويحظى إصلاح قطاعي الأمن والقضاء بأهمية بالغة ويجب إيلاؤهما اهتماما خاصا ومتابعة دقيقة.

وهناك شرط آخر لبناء السلام وهو أن يحل اقتصاد زمن السلم مكان اقتصاد زمن الحروب، وذلك بتهيئة الظروف لاستئناف الأنشطة الاقتصادية الصحية، ومحاربة جميع أنواع الاتجار غير المشروع وكفالة أن ينضم البلد إلى الاقتصاد العالمي من جديد وأن يتجه نحو التنمية البشرية المستدامة. وهذا يتطلب إدارة صحيحة للموارد المتوفرة والنظم العادلة للأنشطة الاقتصادية في زمن السلم، سواء كانت استغلال الموارد الطبيعية أو في قطاع الخدمات.

وفي هذا الصدد، كانت لوفدي دائما تحفظات بشأن عمليات الحظر الطويلة الأمد على استغلال الموارد الطبيعية للبلدان الخارجة من صراعات. فلا يمكن تلبية الحاجة الهائلة إلى التمويل اللازم للانتعاش وإعادة الإعمار ما لم يجر حشد الموارد المحلية للبلد المعنية واستخدامها على نحو يتسم بالشفافية والحكمة. وبصفة خاصة، في البلدان التي كان فيها أحد أسباب الصراع يتمثل في عدم العدالة في توزيع الدخل المتأتي من استغلال الموارد الطبيعية، يجب أن تكون اتفاقات السلام واضحة كل الوضوح فيما يتعلق بشروط استغلال الموارد الطبيعية وبشأن طرائق إعادة التوزيع.

وينبغي أن يستخدم المجتمع الدولي نفوذه للمساعدة في تطبيق آليات متفق عليها للإدارة، كما فعل في حالة ليبريا بالنسبة لبرنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد. ولا بد أن تراعى في إطار التعاون الموضوع لتنفيذ الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام للبلدان المستفيدة ضرورة توجيه تلك البلدان بسرعة نحو تعبئة مواردها المحلية حتى يتسنى لها استخدام المساعدات الخارجية المتاحة على نحو أفضل. وينبغي أن تؤدي الموارد التي يخصصها الصندوق إلى أنشطة حفازة يمكن فيما بعد مساعدتها بتمويل من الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ومن استثمار القطاع الخاص.

المجال الثالث والأخير الذي يراه وفدي في المقام الأول من الأهمية هو إيجاد ثقافة السلام. وهذا معناه إقامة نظم لتحديد المشاكل التي يمكن أن تقوض توافق الآراء الوطني والتصدي لها، أي الاتفاق على كيفية المحافظة على نسيج البلد ووحدته. وللوسطاء الحكوميين دور يؤدونه: فيمكنهم مساعدة الحكومات على وجه السرعة في نزع فتيل أي نزاعات قد تنشأ في إدارة الشؤون العامة. وبالإضافة إلى وجود وسيط، لدى بنن الآن هيئة جديدة يطلق عليها مكتب المفوض السامي المعني بالحكم التشاركي. وقد أنشئ هذا المكتب، إلى جانب صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة. وتتمثل وظيفته في قيادة الحوار الوطني في المسائل الموضوعية المرتبطة بالحياة القومية والتماس حلول متفق عليها.

تلك مجرد أمثلة قليلة على كيفية تلبية احتياجات جميع البلدان الخارجة من صراع إلى إيجاد طرق عملية لحل النزاعات الوطنية بالطرق السلمية لكي يمكنها تعزيز رغبة مواطنيها في العيش معا في سلام وتقوية التلاحم الوطني. ويجب أن يشمل هذا جميع الجهات الفاعلة في حياة الدولة. وينبغي للشركاء في التنمية أيضا أن يقدموا الدعم الضروري للبلدان المعنية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل بنن على هذا البيان المدروس وعلى إطلاعنا على بعض تجاربه وأفكاره بشأن المتابعة.

وقد أجرينا مناقشة طويلة ولكنها جيدة للغاية اليوم، وأود أن أشكر جميع الوفود على كلماتها الرصينة والحافزة على التفكير. وأتوجه بشكري أيضا للأمين العام وللبنك الدولي ولوزارة خارجية سيراليون والسيد الإبراهيمي على بياناتهم.

وأظن أننا قد سلطنا الضوء على مجموعة واسعة من الموضوعات التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، امتلاك الدول ناصية المشروعات، بما في ذلك، عند الاقتضاء، القيام بدور في الشتات؛ والشمول، بما في ذلك ضمن مؤسسات الأمم المتحدة؛ والأمن؛ والولايات؛ والتنمية؛ والتجارب الإقليمية والوطنية؛ وأهمية التنسيق؛ وضرورة كل من الاستجابات السريعة والاستدامة في الأجل الطويل؛ وأهمية العدالة؛ والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وأهمية الحصول على موارد كافية، وذلك في جملة مواضيع كثيرة أخرى. ونتطلع إلى مناقشة هذه المسائل مع الزملاء والوفود والممثلين في مختلف محافل الأمم المتحدة المناسبة.

وبطبيعة الحال، استمعنا اليوم أيضا إلى كلام عن الأمن الغذائي، وهو موضوع يتناوله المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

عقب المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن في ما بينهم، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

”يذكر مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ويؤكد الأهمية الحاسمة لبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع بإرساء أسس السلم والتنمية المستدامين بعد بلاء الحرب.

”ويسلّم مجلس الأمن بأن دعم الدول للتعافي من النزاعات وبناء السلام المستدام تحد رئيسي يواجه المجتمع الدولي، وبأن الاستجابة الفعالة تتطلب تكامل وانسجام الأنشطة السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية بما في ذلك في المرحلة الأولى للتخطيط المتكامل للبعثات.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية الامتلاك الوطني لزمام المبادرة والمسؤولية الرئيسية للسلطات الوطنية الخارجة من النزاع عن بناء السلام والتنمية المستدامة، ويعرب عن نيته المساعدة في دعم تلك الجهود ويشجع الفاعلين الآخرين على أن يحذوا حذوه.

”ويذكّر مجلس الأمن بقراره ١٦٤٥ (٢٠٠٥) ويرحب بعمل لجنة بناء السلام في مجال إسداء المشورة بشأن تنسيق الأنشطة والموارد الدولية لبناء السلام، ويعرب عن دعمه لتعزيز دور لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام.

”ويدرك مجلس الأمن ما للبلدان المتضررة، لا سيما في الفترة التي تلي مباشرة انتهاء النزاع، من احتياجات ماسة، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعادة إنشاء مؤسسات الحكم، ونزع سلاح القوات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، وإصلاح القطاع الأمني، والعدالة الانتقالية، والمصالحة، وإعادة بسط سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والإنعاش الاقتصادي. ويؤكد مجلس الأمن أن الخبرة المدنية في بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع أمر أساسي في العمل على تلبية هذه الاحتياجات.

”ويشجع مجلس الأمن الجهود الرامية إلى معالجة الحاجة الماسة إلى التعجيل بإيفاد الخبرة المدنية ويؤكد الدور الحاسم لتلك الخبرة في العمل بتعاون مع السلطات الوطنية على تعزيز القدرات الوطنية.

”ويبرز مجلس الأمن الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور رائد في الميدان لتنسيق الجهود الدولية في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ويؤكد مجلس الأمن أن التنسيق بين السلطات الوطنية والجهات الأخرى المشاركة في إعادة التعمير والتنمية للأجل الطويل، بما فيها أجهزة منظومة الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها، والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك التنسيق مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال، أمر حيوي لإنجاح مشاركة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة ضمان إتاحة التمويل من البداية لأنشطة الإنعاش وبناء السلام لتلبية الاحتياجات الفورية، وإرساء أسس متينة لإعادة التعمير والتنمية للأجل الطويل. ويعيد مجلس الأمن تأكيد دور المنظمات الإقليمية في منع النزاعات وإدارتها وحلها وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية على مساعدة البلدان على التعافي من النزاع.

”ويشجع مجلس الأمن الأمين العام، ولجنة بناء السلام والمنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء على النظر في كيفية دعم الجهود الوطنية في البلدان المتضررة لضمان سلام مستدام بصورة أسرع وأكثر فعالية، بما في ذلك في مجالات التنسيق والقيادة وقدرات نشر الخبرة المدنية والتمويل. ويدعو مجلس

الأمن الأمين العام إلى إسداء المشورة في غضون اثني عشر شهرا لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن كيفية القيام على أحسن وجه بإحراز تقدم في هذه المسائل داخل منظومة الأمم المتحدة، وتنسيق أنشطة بناء السلام، مع مراعاة آراء لجنة بناء السلام، وتشجيع تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال للغاية لتلبية احتياجات بناء السلام الماسة''.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/16.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وأود مرة أخرى أن أشكر المشاركين على حضورهم. وأشكر كذلك مترجمينا والأمانة العامة.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠.